جامعة القدس
معهد القدس للدراسات والأبحاث

المحلّات المغلقة

في البلدة القديمة من القدس

"الأسباب، والتّحدّيات، وسُبُلُ إعادة تشغيلها"

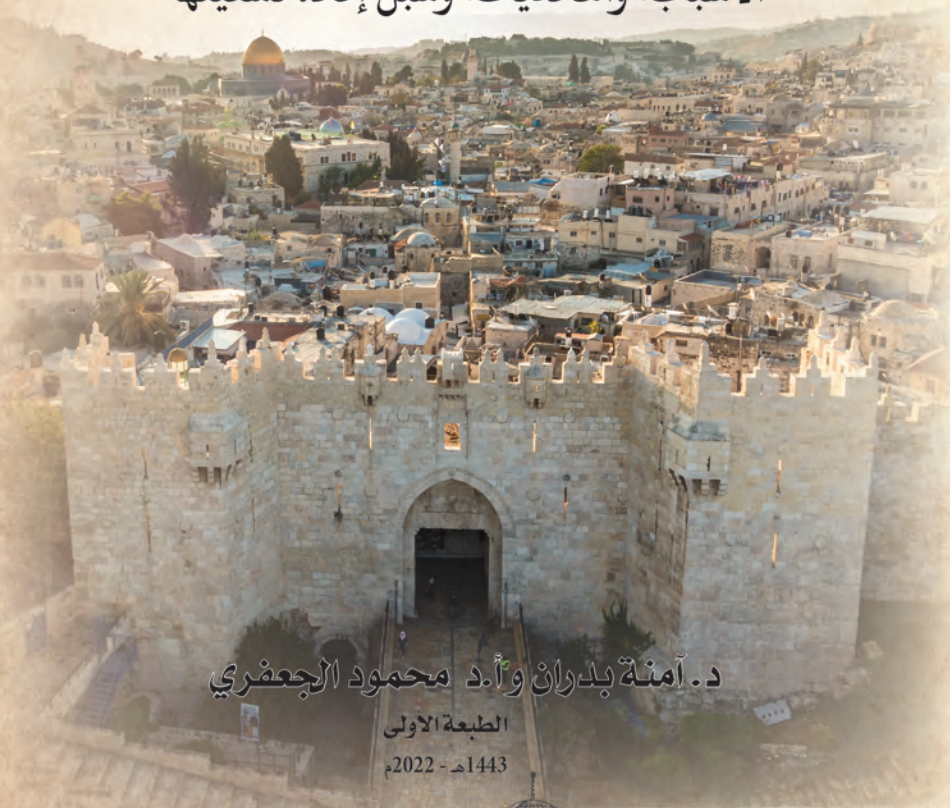

د. آمنة بدران و أ.د. محمود الجعفري

الطبعة الأولى
1443هـ - 2022م

جامعة القدس
معهد القدس للدراسات والأبحاث

المحلات المغلقة في البلدة القديمة من القدس

"الأسباب، والتّحدّيات، وسُبُلُ إعادة تشغيلها"

إعداد الباحثين:
الدكتورة آمنة بدران والأستاذ الدكتور محمود الجعفري

مساعدتي البحث:
رشا العلمي و ولاء أبوعصب

الطبعة الأولى
1443هـ - 2022م

المحـلات التجاريـة المغلقة في البلدة القديمة في القدس

من إصدارات معهد القدس للدراسـات والأبحـاث / جامعة القدس

الطبعة الأولى، 1443 هـ - 2022 م

الباحث : الدكتورة آمنة بدران والأسـتاذ الدكتور محمود الجعفري.

مسـاعدتي البحث: رشا العلمي و ولاء أبوعصب.

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من معهد القدس للدراسات والأبحاث / جامعة القدس.

القــدس ، فلســطين

معهد القدس للدراسات والأبحاث

جامعة القدس

صندوق بريد: 51000

تلفاكس: 00972-02-2790666 .

الموقع الالكتروني: https://isr.alquds.edu

البريد الالكتروني: isr@alquds.edu

الرقم المعياري: **ISBN 978-9950-364-44-8**

جامعة القدس
معهد القدس للدراسات والأبحاث

ISBN 978-9950-364-44-8

9 789950 364448

فهرس المحتويات

ملخّص 7

مقدّمة 9

منهجيّة البحث 11

المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس 15

الحيّ الإسلاميّ 17

أسواق الحيّ الإسلاميّ 19

عقبات الحيّ الإسلاميّ 26

طُرق الحيّ الإسلاميّ 29

الحي المسيحي 33

أسواق الحيّ المسيحيّ 34

عقبات الحيّ المسيحيّ 36

طرق الحيّ المسيحيّ 37

الحي الأرمنيّ 41

طرق الحيّ الأرمنيّ 43

حارة اليهود 45

المؤشّرات الاقتصادية الرّئيسة للاقتصاد المقدسيّ 49

الأوضاع الاقتصاديّة في البلدة القديمة من القدس 57

تحليل لظاهرة التّزايد في عدد المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس 61

أولاً- الأسباب الإقتصاديّة: 63

ثانيًا- الأسباب الماليّة: 67

ثالثاً- الأسباب الاجتماعيّة: 69
رابعاً- الأسباب السّياسيّة: 71
محدّدات التّسوّق للمقدسيين من الأسواق المقدسيّة والإسرائيليّة 73
الحاجة لبرنامج تطوير تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس 79
التّدخّلات المطلوبة لمواجهة التّحديّات التّي تواجه تجارة التّجزئة في القدس 81
الأهداف المتوقّع تحقيقها لإعادة فتح المحلّات المغلقة، وتعزيز نشاط المحلّات المهدّدة 87
آليّات تحقيق الأهداف 89
أولويّات التّدخّل في المدى القصير؛ لإعادة فتح المحلّات المغلقة، ودعم المحلّات المهدّدة 91
تقييم عام لظاهرة المحلّات التّجاريّة المغلقة في البلدة القديمة من مدينة الخليل 97
الرّؤية الإسرائيليّة للقدس 103
تلخيص وتقويم عام لمشكلة المحلّات التّجاريّة المغلقة والمحلاّت المهددة 107
الآفاق الممكنة لإعادة تشغيل المحلّات التّجاريّة المغلقة 111
الخاتمة 119
قائمة المراجع: 124
المقابلات الشّخصيّة 124
مقابلات هيكليّة مباشرة مع عدد التجّار، وغيرها في القدس خلال العامين 2018 – 2019 125
المراجع العربية 126
المراجع الاجنبية 128
المواقع الإلكترونيّة 130
مقابلات ومجموعات بؤرية / ورشات عمل 132
استمارة مسح ميداني للمحال المغلقة في البلدة القديمة في القدس عام 2018 135

هذا الإصدار

يسعدنا ويشرفنا أن نوفر للباحثين والمهتمين بالشأن المقدسي المعرفة بأعمق معانيها فيما يخص القدس، وبما يؤكد تراثها الديني ويبرز هويتها الحضارية، ومكانتها الانسانية والعالمية. وها نحن نضع هذا الإصدار "المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس" للباحثين "الدكتورة آمنة بدران والأستاذ الدكتور محمود الجعفري"، بين يدي القارئ الكريم، ليتعرّف على شأن مهم من شئون القدس وقضاياها، الأمر الذي نرى فيه تعزيزًا للتواصل مع فئات المجتمع المقدسي كافة، وفتح قنوات لترابطهم بمحيطهم الحيوي داخل الوطن الفلسطيني وخارجه، آملين أن يشكّل هذا الإصدار إضافة نوعيَّة للمكتبة العربية في الشأن المقدسي. كما يسهم في تحقيق الحاجة الماسّة لإنشاء قاعدة بيانات تفصيلية موثقة ومتكاملة، تعنى بتاريخ مدينة القدس وحاضرها ومستقبلها.

ويأتي هذا الإصدار تعزيزاً لرؤية جامعة القدس، ولمهام مجلس أمنائها، وللوقوف على حقيقة وواقع ما تواجهه مدينة القدس من تحديات ومخططات استيطانية استعمارية، وللحفاظ على هوية المدينة المقدسة وتراثها وتاريخها، ولتعزيز صمود سكانها، وقد تم إنشاء "معهد القدس للدراسات والأبحاث"، كمؤسسة بحثية تتبع جامعة القدس، ويشرف عليها ويديرها مجلس إدارة يتشكل من عدد من الشخصيات والكفاءات المقدسية والفلسطينية والعربية، وفق خطة وبرنامج عمل معتمد ومقرّ من مجلس أمناء الجامعة، ومن رئيس الجامعة.

وإن المعهد معنيّ بالدراسات والأبحاث والمسوحات الميدانية الموثقة كمرجعية لاحتياجات مدينة القدس وسكانها، مما له صلة بتحسين ظروف حياتهم وتعزيز صمودهم، وللرد على أية ادّعاءات باطلة بكل ما له صلة بالقدس وتاريخها. وتقوم رؤيتنا على أن يكون يتكامل عمل المعهد مع المؤسسات الوطنية الأخرى، في خدمة مدينة القدس وقضاياها الوطنية والتاريخية والثقافية، كلما كان ذلك ممكناً.

والله من وراء القصد

أ. أحمد قريع " أبوعلاء "
رئيس مجلس الأمناء
رئيس معهد القدس للدراسات والأبحاث
جامعة القدس

ملخّص

يتناول هذا البحث ظاهرة المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة بهدف حصرها، والتّعرّف على أسباب إغلاقها، والتّحديات الّتي تقف عقبةً في وجه إعادة تشغيلها، ومن ثّم طرح توصيات عمليّة؛ لإعادة تشغيلها وفق رؤية فلسطينيّة للمدينة العاصمة - المركز السّياسّي والثّقافّي والسّياحيّ والتّجاريّ والخدماتيّ يستخدم البحث المنهاجين الكيفيّ والكمّيّ، ويتبنّى مقاربة المنهج الإجرائّي وأداة المسح الميدانّي.

خلص البحث إلى أنّ الأسباب عّدة، منها ما هو سياسيّ مرتبط بسياسات الاحتلال الاسرائيليّ ومنها ما هو مرتبط بالأداء الفلسطينيّ، ومنها ما هو اقتصاديّ واجتماعيّ.

تبيّن من خلال المسح الميدانيّ انّ نسبة 29.1 % من محلّات البلدة القديمة

من القدس مغلقة، وأنّ إعادة تشغيلها يحتاج إلى إرادة جماعيّة فلسطينيّة، تقوم على التّخطيط الشّموليّ، والتّنفيذ المنظّم والتّكامليّ بين الفاعلين في القطاعات المختلفة. كما تبيّن أنّ من الضّروريّ تحديث أشكال النّشاط التّجاريّ وتنويعه لمواكبة حاجات المستهلك المحلّيّ والوطنيّ والسيّاحّي، وتأهيل العاملين في هذا القطاع حسب التّخصّص بما يتلاءم مع بيئة العمل في القدس المحتلّة.

مقدّمة

عند البحث في ظاهرة المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس المحتلّة، فإنّ الموضوع يلامس قضايا جوهريّة عدّة، تتعلّق بقضيّة القدس والصّراع فيها وعليها. لذلك، فإنّه لا يمكن عزل هذه الظّاهرة عن واقع المدينة تحت الاحتلال، ورؤية دولة الاحتلال لها، والسّياسات الّتي تمارسها لتحقيق رؤيتها. كما أنّه لا يمكن تجاهل التّغيّرات الّتي طرأت من النّواحي الاجتماعيّة والاقتصادية داخل المجتمع المقدسيّ، ناهيك عن كفاية الدّور الّذي تلعبه منظّمة التّحرير الفلسطينيّة والسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في القدس الشّرقيّة.

تمّ تناول هذا البحث من خلال مقاربة البحث الإجرائّي؛ فقد تمّت دراسة الظّاهرة من خلال رصد الأسباب والتّحدياّت، ومن ثّم تقديم توصيات بهدف إيجاد حلول عمليّة لمعالجة الظّاهرة نظرا لخطورتها على حاضر الوجود والهويّة الفلسطينيّة للمدينة ومستقبلهما.

تعيش القدس المحتلّة نتائج السّياسات الإسرائيلية المنهجة الّتي تستهدف تحقيق الرّؤية الاسرائيليّة في إطار مبدأ أنّ القدس هي (العاصمة الموحّدة والأبدّية لدولة الاحتلال الإسرائيليّ) حيث تقوم الرّؤية الإسرائيليّة على أسس أرستها خطّة 2020 وخطة ماروم، ثم خطة 2050، والّتي تسعى إلى تضخيم عدد اليهود وتقليل عدد الفلسطينين من خلال عمليّات الاستيطان الاستعماريّ والتّهجير ونزع الملكّية. وتركز الخطط الثّلاث على تنمية ثلاثة محاور هي السّياحة، والتّعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات المتقدّمة (عرفة،7-1،2017).

يحدث ذلك في ظّل غياب رؤية استراتيجيّة فلسطينيّة واضحة، وإن كان هناك محاولات لتعزيز صمود المقدسيين ضمن ما هو متاح (غيث،2019) مع التّنويه إلى أنّ بعض القطاعات وضعت خططا استراتيجيّة لبعض المحاور إلّا أنّه لم تجرِ متابعة هذه الخطط من النّاحية العمليّة (ابو عرام، 2019).

وفي ظلّ تعّدد المرجعيّات في القدس، فقد صعب التّنسيق بينها، وتمّ تهميش بعضها ، و(وضعنا خططاً ولم يعمل بها) " قريع، 2019". وكان لتعزيز مكانة مدينة رام الله كمركز سياسّي واقتصاديّ وثقافيّ على حساب مركزيّة القدس قد أثارٍ سلبيّة عزّزت من شعور المقدسيين بالإقصاء والعزلة عن محيطهم الفلسطينيّ (الحسينيّ، 2019).

منهجيّــة البحـــث

يجمع هذا البحث بين المنهجين الكيفّي والكمّي ومقاربة البحث الاجرائيّ الّذي يسعى لإيجاد حلول للظّاهرة قيد الدُراسة، لقد اعتمدت منهجيّة التّحليل في هذه الدّراسة على أداة المسح[1] الشّامل للمحلاّت التّجاريّة العاملة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة.

وقد تضمّن المسح للمحلاّت المغلقة تبيان أسباب الإغلاق لكلّ محلّ سواء أكانت أسبابًا ماليّة، أو اقتصاديّة، أو اجتماعيّة، أو سياسيّة وأمنيّة. ويستند هذا الأسلوب على الأخذ بعين الاعتبار رؤية أصحاب المحلات للوضع الاقتصاديّ والتّجاريّ في البلدة القديمة بشكل خلّ والقدس الشّرقيّة بشكل عام؛ لتعزيز الوضع التنافسّي الحالي والمستقبليّ لهذه المحلاّت.

1) مرفق ملحق بنسخه من النّموذج الّذي استخدم في المسح الميدانيّ (ملحق **1**)

يتمثّل الهدف الرّئيس لهذه الدّراسة في تحليل الأسباب الّتي تقف وراء تزايد أعداد المحلاّت التَجاريّة المغلقة في البلدة القديمة من القدس، أمّا الأهداف المحدّدة لهذه الدّراسة فتّتمثَل فيما يأتي:

1) تحديد الأسباب الاقتصاديّة والتّسويقيّة منها وراء تزايد عدد المحلاّت المغلقة.
2) تحديد العوامل الاجتماعيّة الّتي تقف وراء تزايد أعداد المحلاّت المغلقة .
3) تحديد الأسباب السياسيّة وراء تزايد ظاهرة إغلاق المحلاّت التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة.
4) التّقدّم بآليات لإعادة فتح المحلاّت التّجاريّة في البلدة القديمة، وتعزيز إدارة المحلاّت المهددّة بالإغلاق.

لقد تمَ الحصول على البيانات الثّانويّة من النشرات الإحصائيّة والتّقارير المحلّيّة والدّوليّة الّتي صدرت حول بيئة الأعمال والاقتصاد المقدسيّة. أمّا بالنّسبة للبيانات الأوّليّة فقد تمّ الحصول عليها من المصادر الآتية:

1) - المقابلات الهيكليةّ: أجريت مع شخصيّات رائدة في قطاع التّجارة الدّاخليّة في عامي 2018 - 2019، ونوقش معهم العديد من المحاور المتعلّقة بمجال عملهم. وبينما وجد التّماثل الكبير في وجهات نظر الّذين تمّت مقابلتهم فقد ظهرت بعض الاختلافات أيضًا.

2) - المجموعات البؤريّة أو مجموعات الاهتمام المشترك: أستخدمت كأداة مكّملة

للمقابلات الهيكليّة للحصول على البيانات الأوليّة. وفي هذا الإطار عقدت جلستان تراوح عدد الحضور في كلّ منها بين 13 - 15 شخصاً؛ لمناقشة رؤية للمدينة، وتطوير استراتيجيّات لتحقيق أهداف محدّدة منبثقة عن توجّهات القطاعات المختلفة الفاعلة في القدس، بحيث يتّم إعادة فتح المحلّات المغلقة لتلبية هذه التوجهات، وبما تخدم الرّؤية الفلسطينيّة للمدينة: عاصمة، ومركز سياحيّ وثقافيّ وتجاريّ.

3) - اعتمد البحث على إجراء مسح شامل للمحلّات التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس من خلال الفحص الميدانّي، ولقاء التّجّار لتحديد أسباب اغلاق المحّلات، وبعدها تّم تحليل البيانات الّتي جرى جمعها من خلال ورشات المجموعات البؤريّة مع ممثّلي الفعاليّات والقطاعات الّتي تعمل و/ أو على صلة بالحركة التّجاريّة في القدس.

4) - إعتمدت الدراسة على الفرضيّات الآتية:

- هناك علاقة مباشرة بين سياسات الاحتلال الإسرائيليّ، وتزايد عدد المحلّات التّجاريّة المغلقة.
- هناك علاقة بين تغيّر نمط العيش لدى المقدسيين، وتزايد عدد المحلّات المغلقة.
- هناك علاقة بين فقدان القدس لمركزيتها منذ توقيع اتّفاق أوسلو وإهمال

القيادة الفلسطينيّة لها، والذّي يبدو جلّيا في عدم تطوير رؤية لها كعاصمة مستقبليّة، وعدم تطوير استراتيجيّات لدعم صمود مواطنيها ومنهم تجارها، الأمر الذّي أضعف اقتصادها، وقاد إلى إغلاق العديد من المحلات التّجاريّة.

أمّا من الناحيّة السّياسيّة، فإن سياسات الاحتلال تلقي بظلالها على مناحي الحياة كافة بغية تهويد المدينة وفرض أمر واقع جديد يعكس موازين القوى الحاليّة، حيث التّفوقّ الإسرائيليّ النّوعيّ، في الوقت الّذي يتراجع فيه الوجود والنّفوذ الفلسطيني نتيجة الضّغط الإسرائيليّ، وضعف الأداء الفلسطينيّ الرّسميّ لأسباب عدة، منها تعدّد المرجعيّات، وضعف الميزانيات المخصّصة للقدس، وضعف التنسيق بين الجهات والقطاعات العاملة في القدس (قُريع، 2019)، وهذا ما تّم التّعبير عنه كذلك في وحدة القدس في وزارة الاقتصاد الوطنّي، كما أنّ «هناك تراجعاً في السّنوات الثّلاث الأخيرة في تقديم الدّعم لمنشآت القدس ومنها التّجاريّة إلاّ على مستوى الشّعارات» (أبو عرام، 2019).

أما الأسباب الاقتصاديّة والاجتماعيّة فهي متنوّعة منها ما هو داخلّي ومنها ما هو مرتبط بالسّياسات الإسرائيليّة، أو هو نِتاج لها، وهو الأمر الّذي أنتج تحّديات تفوق إمكانات السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ولكن ليس بالضّرورة أن تمنعها من دعم صمود المقدسيين (غيث، 2019).

المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس

ترتبط هويّة القدس اليوم بصمود سكّانها الفلسطينيين، وصمود مؤسّساتهم ومحلّاتهم التّجاريّة التّي توفّر فرص العمل في وجه عمليّة التّهجير والتّهويد. وعليه فإنّه كان لا بّد من رصد ظاهرة إغلاق المحلّات التّجاريّة والتّعّرف على أسبابها ودوافعها ميدانّياً، ودراسة الواقع كما هو، ومن ثّم العمل مع الجهات والقطاعات الفاعلة في القدس الشّرقيّة لبناء تصوّر؛ لإعادة فتح هذه المحلّات وفي أيّ مجالات في أنشطة تجاريّة جديدة، تستجيب لاحتياجات المقدسيين في المقام الأّول والجمهور

الفلسطينّي بشكل عام ضمن رؤية جديدة للمدينة (عاصمة، ومركز دينّي، وتجاريّ وثقافيّ، وسياسيّ).

تمّ رصد المحّلات المغلقة وفق تصنيف قام على أساس تقسيم البلدة القديمة إلى أحياء – وهنا من الضّروري الإشارة إلى أنّ اعتماد هذا التّقسيم تمّ لغايات البحث مع التّأكيد على وحدة البلدة القديمة ورفض تجزئتها على أساس دينيّ أو سياسيّ – وأسواق، وطرق وعقبات، وذلك وفقاً لتقسيم عارف العارف لأحياء القدس في كتابه (المفصّل في تاريخ القدس) لعام 1947 م إلى أسواق وعقبات وأحياء، وهذا التّصنيف قد تغيّر وتبدّل جزئياً نتيجة التّغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسّية بعد الاحتلال الإسرائيليّ للقدس في العام 1967 م.

كما أنّ هناك تصنيفات متعارف عليها بين أبناء القدس، وهذا يتقاطع بشكل نسبّي أو جزئّي مع (تصنيفات الغرفة التّجاريّة ودليل القدس لعام 2009)، وما ورد في (كتاب عمر بدريّة عن الاسواق والحوانيت 2013).[2]

وبعد مراجعة هذه الأدبيّات فقد تمّ القيام بالبحث الميدانيّ، وتمّ بناء التّصنيف الآتي، حيث أخذنا بعين الاعتبار التّصنيفات السّابقة وتمّ تقسيم البلدة القديمة إلى أحياء، وداخل كلّ حيّ تمّ تصنيف الأسواق والعقبات والطّرق، على النحو التالي:

2) بالرجوع لما ورد في كتاب دليل القدس: حضاره وتاريخ، القدس عاصمة الثقافة العربية (2009)، وأجندة الغرفة التجارية الصناعية العربية – القدس، (2016)، وبدرية، عمر، القدس – البلدة القديمة أسواق وحوانيت (2013).

الحـــيّ الإسلامـــــيّ

الموقـع: هـي المنطقـة الّتـي تحيـط بالمسـجد الأقصـى المبـارك، الحـرم الشّـريف مـن الجهتـين الغربيّـة والشّـماليّة، وتشـمل كلّ المنطقـة الواقعـة بـين المسـجد الأقصـى والزّاويـة الشّـماليّة الشّـرقيّة للبلـدة القديمـة حتّـى منطقـة بـاب العمـود ، وكذلـك المنطقـة الّتـي تقـع غـرب الحـرم الشّـريف وحتّـى المحـور الشّـماليّ الجنوبّـي. تبلـغ مسـاحته 481 دونمـا وعـدد سـكانه 25390 نسـمة (تقريـر حلـول، 2019، 19).

يتكـونّ الحـيّ الاسـلاميّ مـن حـارة بـاب حطّـة، وحـارة السّـعديّة، وحـارة بـاب العمـود ، وحـارة الـواد ، وعقبـة المفتـي، وقناطـر خضيـر، وعقبـة القرمـيّ، وعقبـة الخالديّـة، وحـارة المغاربـة، وحـارة الشّـرف، ولا يضـمّ الحـيّ الإسـلاميّ بعـض الأماكـن الّتـي سـكنها المسـلمون

في الأحياء الأخرى ومن جهة ثانية تمتد الأماكن التي يسكنها المسلمون لخارج أسوار البلدة القديمة، وذلك بشكل مباشر عبر أبوابها: باب العمود، وباب السّاهرة، وباب الأسباط وباب المغاربة، وإلى حدّ ما باب النّبيّ داوُد (الجعبة، 2009، 96).

والجدول الآتي يبيّن الأسواق في الحيّ الإسلاميّ وعدد المحلّات المفتوحة والمغلقة.

أسواق الحيّ الإسلاميّ

الرّقم	الاسم	العدد الكلّيّ	عدد المحلّات المغلقة	الموقع
1-	سوق باب العامود	57	1	كائنة بين سوق باب خان الزّيت في الجنوب وباب العمود في الشّمال، وبين السوقيّذن زقاق إذا ما سرت فيه صاعداً باتّجاه الغرب جئت إلى الخانقاه الصّلاحيّة، فحارة النّصارى. وإذا ما سرت فيه هابطاً نحو الشّرق جئت إلى الحارة المسماة بـ (الواد) (العارف،1947، 468).

-2	سوق باب خان الزّيت	188	15	شرق كنيسة القيامة على بعد ثلاثمائة ذراع منها. ولينتهي من النّاحية الشّماليّة عند ملتقى سوق باب العمود بدرب الآلآم (العارف، 1947، 468). عرف السّوق بهذا الاسم نسبة إلى وجود خان أثريّ فيه يعرف باسم (خان الزّيت) حيث كان في أوائل القرن الماضي يمتاز بمعاصر زيت الزّيتون، وكان في كلّ معصرة مخزن كبير (خان) لزيت الزّيتون. ومن أسماء باب خان الزّيت أيضا شارع الكاردو؛ أي قلب المدينة (أجندة الغرفة التّجاريّة، 2016، 30).

3-	سوق العطّارين	111	23	سوق طويلة مقبّوة، في سقفها نوافذ تنفذ منها أشعة الشّمس فتضيئها. واقعة بين سوق التّجّار من الشّرق، وسوق اللحّامين والنّحّاسين من الغرب (العارف 1947، 467). يوجد فيه محلّات متخصّصة فيه ببيع العطارة والأعشاب والبخّور والرّوائح العطريّة والتّحف والهدايا (تقرير حلول، 2019، 34)

-4	سوق الخواجات	81	71	يقع إلى يسار سوق العطّارين، ويشتهر هذا السّوق بالمحلّات الّتي تحيك الملابس الّتراثيّة القديمة مثل القمباز والعبايات، وكان يشتهر ببيع الّذهب. أمّا حاليًا فمحلاته التّجاريّة تقتصر على الأقمشة (أجندة الغرفة التّجاريّة،2016، 31).

5-	سوق اللحّامين	72	41	يبدأ عند نهاية سوق البازار من الشّرق، ويسير في اتّجاه شماليّ حتىّ سوق النّحّاسين. وهو سوق مقبّوة. في سقفها نوافذ مفتوحة يدخل منها النّور والهواء (العارف، 1947، 467) عرف بهذا الاسم لوجود كثير من محلات بيع اللحوم الطّازجة والأسماك (تقرير حلول،2019، 36).
6-	سوق الباشورة	22	1	يقع جنوب سوق العطارين، والباشورة كلمة تعني القلعة، وكان فيما مضى مقّر الحكام المماليك. وهو من الأسواق القديمة الّتي يعود تاريخها للعصر الرّومانّي، وقد كشفت الحفريات عن السّوق الرّومانيّ (سوق الكاردو) الّذي هو امتداد لسوق الباشورة، حيث الأعمدة الرّخاميّة (تقرير حلول، 2019، 38)

-7	سوق البازار	83	6	سوق يمتّد من القلعة غربًا حتّى (سوق اللحّامين) شرقًا. كانت هذه السّوق إحدى أوقاف المدرسة الأفضليّة والمدرسة الكريميّة، ثمّ أصبحت مرافقها من جملة أوقاف عائلة الحسيني وجار اللّه؛ وكانت في الماضي سوقًا للخضار، يأتي إليها القرويّون من ضواحي القدس لبيع بضائعهم؛ وحالّياً تنتشر فيها محلّات (السّنتواريّة) التي تبيع ما يحتاجه السّائح من هدايا مميّزة، وتتّسم بالطّابع التّراثيّ الفلسطينيّ (موقع وكالة وفا، 2019)
-8	سوق الحصر	8	4	يقع بالقرب من نهاية (سوق البازار) من الشّرق وامتداد (سوق اللحّامين) نحو الجنوب.، سّمي بهذا الاسم لكثرة بائعي الحصر والسّجاد؛ إذ كان ميدانًا لتجّار الحصر والسّجاد على كلّ أشكالها وأحجامها، وهي الآن سوق شبه مهجورة (موقع وكالة وفا، 2019)

-9	سوق القطّانين	60	5	يقع غربّي الحرم وملاصق له. يمتدّ من الشّرق إلى الغرب. وهو سوق قديمة العهد، كانت في عهد المماليك من أحسن أسواق المدينة، وأكثرها ازدحاماً، وأتقنها بناءً وارتفاعاً. وكانت تباع فيها أقمشة قطنّية وأخرى حريريّة تأتي من الهند (العارف، 1947، 468). أنشأه الأمير المملوكيّ سيف الدّين تنكز النّاصريّ في سنة 737هـ – 1336 م. وتّم ترميم السّوق عام 1929 على يد المجلس الإسلاميّ الأعلى (تقرير مركز المعلومات الوطنيّ الفلسطينيّ، 2016)
-10	سوق باب السّلسلة	122	48	واقعة في الجانب الأخير لسوق التّجّار من الشّرق، متّصلة به وبسوق الدّلالين، وكأنّها كلّها سوق واحدة. ومن هذه السّوق يتفرّع نحو الجنوب زقاق يهبط المار منه في درجات. وهذا الزّقاق يؤدّي إلى منطقة البراق (حائط المبكى) إلى الغرب من سور المسجد الأقصى (العارف، 1947، 468).

عقبات الحيّ الإسلاميّ

الرّقم	الاسم	العدد الكلّيّ	عدد المحلّات المغلقة	الموقع
-1	عقبة درويش	17	9	تقع في الجزء الشّماليّ الشّرقيّ من البلدة القديمة.
-2	عقبة الشّيخ حسن	0	0	تقع في الجزء الشّماليّ الشّرقيّ من البلدة القديمة، وتصل إلى طريق السّاهرة.
-3	عقبة الشّيخ ريحان	13	11	تقع في الجزء الشّماليّ الوسطّي للبلدة القديمة، ولها مخرج على باب السّاهرة وطريق الآلام وباب العمود.
-4	عقبة الشّيخ لولو	4	3	تصل ما بين باب العمود وباب السّاهرة بالجزء الشّماليّ من البلدة القديمة.
-5	عقبة شدّاد	3	1	في الطّريق إلى باب العمود باتّجاه عقبة رصاص.

-6	عقبة رصاص	0	0	تصل ما بين باب العامود وباب السّاهرة وجزء من حارة السّعديّة
-7	عقبة الأصيلة	0	0	تقع في مركز البلدة القديمة، مدخلها ومخرجها الرّئيس هو طريق الواد، وتمتّد إلى عقبة الشّيخ ريحان، ثمّ إلى باب السّاهرة.
-8	عقبة السّرايا	51	11	في آخر امتداد طريق الواد من الجهة الغربيّة وهي تصل بين عقبة الخالديّة وسوق باب خان الزّيت
-9	عقبة الخالديّة	34	26	هي امتداد طريق الواد وتصل طريق الواد الرّئيس مقابل سوق القطّانين، وتربط بين عقبة الهكاري والقرمّي والسّرايا.
-10	عقبة التّكيّة	32	8	تقع في حيّ الواد بين سوق باب خان الزّيت وعقبة البيرق، وتصل إلى باب المجلس.
-11	عقبة التّوت	7	4	تقع في الشّمال الغربّي من البلدة القديمة، وتمتّد بين طريق الواد وسوق باب خان الزّيت.

-12	عقبة البِطِّيخ	1	0	تقع غرب البلدة القديمة بين سوق باب خان الزّيت وحارة النّصارى
-13	عقبة المولوّية	11	8	تقع شمال البلدة القديمة، تصل ما بين باب العمود وباب السّاهرة.
-14	عقبة البسطاميّ	1	0	تقع في الجزء الشّماليّ من البلدة القديمة من حارة السّعديّة، تصل الطّريق الرّئيس بالمئذنة الحمراء وباب حطّة من الأسفل.
-15	عقبة القادسيّة	8	3	تصل ما بين طريق الآلام وباب السّاهرة.
-16	عقبة حبّ رمّان	0	0	تصل بين طريق باب السّاهرة وباب حطّة والواد.
-17	عقبة المفتي			تصل ما بين طريق الآلام وسوق باب خان الزّيت.

طُرق الحيّ الإسلاميّ

الرّقم	الاسم	العدد الكلّيّ	عدد المحلّات المغلقة	الموقع
-1	طريق المناضلين	25	11	تقع نهاية سويقة علّون وسوق البازار في المربّع المتعارف عليه بكاردو، هذا المربّع يحتوي على العديد من مداخل الأسواق المتداخلة والمتفرّعة (سوق الباشورة، وسوق العطّارين، وسوق اللحّامين، وطريق البازار).
-2	طريق الهكاري	23	22	تصل ما بين عقبة الخالديّة وطريق باب السّلسلة.
-3	طريق القرمّي		4	تصل ما بين عقبة الخالديّة وسوق العطّارين
-4	طريق الواد	117	21	وهو الطريق الرّئيس من باب العامود إلى المسجد الأقصى المبارك، يبدأ مع نهاية سوق باب العامود عند مسجد الشّوربجّي، وينتهي عند الحاجز الإسرائيليّ الأمنّي عند مدخل الطّريق إلى حائط البراق (تقرير حلول، 2019، 32).

-5	طريق باب المجلس	10	0	تصل بين باب المسجد الأقصى المبارك وباب المجلس من طريق الواد.
-6	طريق القادسيّة (باب السّاهرة)	26	2	امتداده من بوابّة البلدة القديمة (باب السّاهرة) وصولا إلى بداية طريق الآلآم.
-7	طريق باب حطّة	52	31	كائنة في الحيّ المعروف بحيّ باب حطّة شماليّ الحرم. مستقلّة عن جميع أسواق المدينة ومنفردة (العارف، 1947، 468).
-8	طريق المجاهدين	7	4	هي الطّريق الواصلة بين باب الأسباط شرقاً بطريق الآلآم وبطريق الواد غرباً. يوجد في طريق المجاهدين عدد من المحلّات المتخصّصة ببيع التّحف الدّينيّة والسّياحيّة بالإضافة إلى بعض المطاعم (أجندة الغرفة التّجاريّة، 2016، 32).
-9	طريق الملك فيصل	2	1	هي الطّريق الّتي تربط طريق القادسيّة وصولا إلى باب الملك فيصل أحد أبواب المسجد الأقصى المبارك.

-10	طريق السّعديّة	0	0	تقع شمال البلدة القديمة، وهي الطّريق الواصلة بين المئذنة الحمراء وباب السّاهرة.
-11	طريق الزّاوية الهنديّة	0	0	تقع على يمين باب السّاهرة.
-12	طريق العمريّ	0	0	تقع في باب حطّة، تصل الطّريق الرّئيس لباب حطّة مع برج اللقلق.
-13	طريق الملك المعظّم عيسى	0	0	طريق باب حطّة وصولا لحوش شاهين.
-14	حوش شاهين	0	0	طريق باب حطّة مرورا بطريق الملك المعظّم عيسى.
-15	زقاق الصّلاحيّة	0	0	يبدأ من باب الأسباط وصولا لبرج اللقلق فباب حطّة.
-16	طريق المئذنة الحمراء	12	8	تقع في حارة السّعديّة، وتصل ما بين طريق المجاهدين وباب السّاهرة.
-17	قناطر خضير	0	0	الطّريق الواقعة ما بين طريق الواد وعقبة المفتي.

-18	حوش الزّباديّ	0	0	الحوش المطّل على طريق الواد.
-19	طريق الآلآم	57	9	طريق الآلآم أو عقبة المفتي؛ وتدعى بطريق الآلآم نسبة إلى المرحلتين الخامسة والسّادسة من طريق الآلآم، وبطريق عقبة المفتي نسبة لمفتي القدس الحاجّ أمين الحسينيّ زعيم الحركة الوطنّية الفلسطينّية في سنوات الأربعينات من القرن الماضي. وتصل هذه الطّريق بين طريق الواد وطريق سوق خان الزّيت وعقبة الخانقاة (أجندة الغرفة التّجاريّة، 2016، 33).
-20	طريق الهلال	0	0	يصل ما بين عقبة درويش وعقبة الأصيلة وهي امتداد لحارة السّعديّة المرتبطة بطريق الواد.
-21	حوش العجلونّي	0	0	يقع في باب حطّة.

الحـــي المسيحـــي

الموقع: بعضهم يعتقد أنّ حارة النّصارى هي سوق حارة النّصارى الممتدّة من سويقة علّون في الجنوب إلى الخانقاه الصّلاحيّة في الشّمال، إلّا أنّ هذا هو جزء منها فقط، فهي تمتّد من الزّاوية الشّماليّة الغربيّة للبلدة القديمة من المحور الشّماليّ الجنوبّي باتّجاه الغرب وصولا إلى الأسوار الغربيّة بالقرب من باب الخليل، وتقع بين بابي العمود وباب الخليل، وتتداخل مع حارة الأرمن من جهتها الشّماليّة حيث يصعب الفصل بينهما.

يضمّ الحيّ المّسيحي الحارة الإسطنبوليّة، وحارة الموازين، وحارة دير الفرنج، وحارة الحدّادين، وحارة البيطار، وحارة باب العمود، وحوش السّريان وحوش الموارنة القديمة (الجعبة،2019، 97-98). تبلغ مساحته 197 دونمًا، وعدد سكّانه 4250 نسمة (تقرير حلول، 2019، 19).

أسواق الحيّ المسيحيّ

الرّقم	الاسم	العدد الكلّيّ	عدد المحلّات المغلقة	الموقع
-1	سوق حارة النّصارى	130	13	سوق كبيرة وطويلة وقديمة. تمتّد من سويقة علّون في الجنوب إلى الخانقاة الصّلاحيّة في الشّمال. وهي مرصوفة رصفا جميلا. وهذه السّوق مقبّاة، فيها دكاكين لبيع الشّموع والأواني الّتي تستخدم في الصّلوات والطّقوس الدّينيّة (تقرير مركز المعلومات الوطنّي الفلسطينيّ، 2016).
-2	سوق باب الجديد	33	20	واقعة بين الباب الجديد الّذي فتح في زمن السّلطان عبد الحميد الّثاني شماليّ المدينة والكازانوفا (العارف، 1947، 468).

-3	سوق افتيموس (الدّبّاغة)	169	46	من أملاك البطريركيّة الارثوذكسيّة. اشترى أرضها البطريرك أثنابيوس سنة 1837 من آل العلميّ، وبنى فوقها الارشمندريت أفتيموس سوقا سمّيت فيما بعد على اسمه. وهي واقعة إلى الغرب من كنيسة الدّبّاغة وبالقرب من شارع البرنس فريدريك وليم. إنّها من أجمل أسواق المدينة. (العارف، 1947، 468).

عقبات الحيّ المسيحيّ

الرّقم	الاسم	العدد الكّليّ	عدد المحلاّت المغلقة	الموقع
-1	عقبة الخانقاة[1]	53	10	تبدأ عند مطلع الدّرج الواصل بين منتصف سوق خان الّزيت من الجهة اليمنى وبين حارة النّصارى، وتنسب العقبة إلى الخانقاة الصّلاحيّة وهي أقدم الخوانق في فلسطين. يضمّ السّوق في أوّله المرحلة الثّامنة من طريق الآلآم، وتتفرّع عنه إلى جهة اليمين طريق دير الحبشة وطريق السّيّدة باتّجاه الجانب الشّماليّ والغربّي للمدينة (أجندة الغرفة التّجاريّة، 2016، 33)
-2	عقبة خان الأقباط	16	12	تقع ما بين كنيسة القيامة وباب الخليل.

طرق الحيّ المسيحيّ

الرّقم	الاسم	العددّ الكلّيّ	عدد المحلاّت المغلقة	الموقع
-1	طريق مارفرنسيس	11	4	تقعُ في غرب البلدة القديمة، وتمتدُّ حتّى باب الخليل.
-2	طريق مارمرقس	2	0	تقع في غرب البلدة القديمة، وتمتدّ من طريق مار فرنسيس باتّجاه باب الخليل.
-3	ميدان عمر بن الخطّاب	47	9	يقع هذا الميدان في باب الخليل على بعد سبعين ذراعاً منه الى الشّرق باتجاه القلعة. سمّي بهذا الاسم نسبة إلى باب الخليل الّذي يعتقد بأنّ الخليفة عمر بن الخطّاب دخل منه يوم فتح القدس، وهو الميدان الّذي يمتدّ من مدخل باب الخليل باتجاه سويقة علّون، وكان يعرف بالسّوق الجديدة (أجندة الغرفة التّجاريّة، 2016، 28).
-4	طريق بطريركيّة اللاّتين.	39	16	تقع غرب البلدة القديمة وصولا إلى ميدان عمر والباب الجديد.

-5	بناية أوتيل امبريال	35	8	تقع غرب البلدة القديمة إلى الشّمال من ميدان عمر.
-6	طريق القديس متري	9	2	تقع غرب البلدة القديمة مرورا بطريق بطريريكية اللاّتين ووصولا إلى باب الجديد.
-7	طريق مارستان الصّلاحّي	19	5	تُنسب هذه الطريق إلى مبنى المورستان/ المارستان/ البيمارستان، وهو لفظ ذو أصل فارسيّ يتكوّن من كلمتين: بيمار بمعنى مريض، وستان بمعنى مكان، وهاتان الكلمتان تعنيان مستشفى أو دار الشّفاء. ويقع البيمارستان في الجزء الغربيّ من المدينة المقدّسة قريبًا من كنيسة القيامة (أجندة الغرفة التّجاريّة، 2016، 34).
-8	طريق سويقة علّون	45	0	تمتّد من السّاحة المقابلة للقلعة نزولا حتّى ملتقى طريق البازار. يهبط المارّة منها في درجات مرصوفة متتابعة (العارف، 1947، 467). وسمّيت بهذا الاسم نسبة إلى علّون بن إبراهيم الرّنديّ الأندلسيّ المدفون في مقبرة "مأمن الله" (تقرير مركز المعلومات الوطنّي الفلسطينّي، 2016).

-9	طريق كزانوفا	11	5	الطّريق الواصلة بين باب الخليل وباب الجديد.
-10	طريق القديس باسيليوس	0	0	هي امتداد للطّريق الواصلة بين باب الخليل وباب الجديد، وتقع في الجزء الغربّي من البلدة القديمة.
-11	طريق الفرير	21	0	تقع في الجزء الغربيّ من البلدة القديمة، تبدأ من باب الجديد، وصولا إلى باب الخليل.
-12	طريق الجوالدة	1	0	مدخلها من الجزء الغربّي للبلدة القديمة من جهة، ووصولا لطريق القديس بطرس في باب الجديد.
-13	طريق القديس بطرس	0	0	لها مدخل من باب الجديد ووصولا إلى حارة النّصارى.
-14	طريق دير الرّوم الارثوذوكس	19	7	تبدأ الطّريق من باب الخليل حتّى كنيسة القيامة.
-15	طريق الجبشة	11	6	تبدأ من يمين مفترق الطّرق من باب العامود وصولا إلى طريق الواد وطريق خان الزّيت وانتهاء بطريق الرّسل.

-16	طريق الرّسل	7	3	تبدأ بانتهاء طريق الحبشة وامتدادها حتّى طريق السّيّدة.
-17	طريق السّيّدة	1	0	من بعد طريق الرّسل وصولا إلى طريق دير الحبشة.
-18	طريق دير الحبشة	2	0	هي الطّريق الواصلة بين طريق السّيّدة وطريق الكنائس وصولا إلى باب الخليل.
-19	طريق الكنائس	2	1	من طريق دير الحبشة إلى باب الخليل.

الحي الأرمنيّ

الموقع: يقصد بحارة الأرمن المنطقة الممتّدة من جنوب باب الخليل في الزّاوية الجنوبيّة الغربيّة للمدينة، وتلتقي بحارة الشّرف وحارة السّريان والموارنة من الشّرق. يحدّها من الجنوب والغرب سور المدينة، فيما تقع قلعة القدس ومبنى القشلة قرب جهتها الشّماليّة والشّماليّة الغربيّة، وتبلغ مساحته 136 دونمًا، وعدد سكّانه 2300 نسمة (تقرير حلول، 2019، 19).

تأتي تسمية (حارة الأرمن) من اختراعات بداية القرن التّاسع عشر، حيث عُرِفَتْ في الماضي باسم (شارع الأرمن) الّذي يحاذي مبنى الدّير، ويمتدّ من ساحة (ميدان) عمر بن الخطّاب باتّجاه القلعة، ثمّ القشلة ليصل إلى بوابة الدّير، ويتواصل

حتّى باب النّبيّ داوُد (الجعبة، 2009، 102)، حيث الوجود الأرمنيّ حول مرقد مار يعقوب منذ القرن الخامس الميلاديّ، وقد شهدوا على العهدة العمريّة، وهذا دليل على وجود مسيحيّ شرقيّ طويل الأمد. زاد عدد الأرمن فيها بعد مجزرة الأرمن عام 1915، وهي من أكثر الحارات تحصينا بسبب وجود سور حولها (عين على القدس، 2016). يرفض الأرمن كلّ أشكال التّعاون مع الاحتلال، أو التّساهل في تسريب الممتلكات الأرمنّية. أدخل الأرمن للمدينة التّصوير القشانّي (الخزف) والمجوهرات، وساهموا في نشاط المدينة ونموّها.

يوجد في الحّي الأرمنّي سوق واحد، وهو: سوق حيّ الأرمن: سوق صغير مقارنة مع الأسواق الأخرى، ويبلغ عدد المحلّات التّجاريّة في هذا السوق 12 محلاً (أجندة الغرفة التّجاريّة، 2016، 31)، منها مطعمانِ، وبقّالة، والباقي محلّات لبيع الخزف والسّلع السّياحيّة.

طرق الحيّ الأرمنّي

الرّقم	الاسم	العدد الكلّيّ	عدد المحلاّت المغلقة	الموقع
-1	طريق القديس يعقوب	4	3	المنطقة الغربيّة الجنوبيّة من البلدة القديمة مرورا بميدان عمر.
-2	طريق بطريركيّة الأرمن الأرثوذكسيّة	10	1	المنطقة الغربيّة الجنوبيّة من البلدة القديمة، وهي امتداد للحيّ الأرمنّي على طول الجهة الجنوبيّة.
-3	طريق الرّوم الأرثوذوكس	27	14	المنطقة الغربيّة الجنوبيّة من البلدة القديمة مرورا بطريق بطريركيّة الرّوم الأرثوذكس.
- 4	طريق القديس جورج	8	3	المنطقة الغربيّة الجنوبيّة من البلدة القديمة مرورا بطريق الرّوم الأرثوذكس.
-5	طريق الموارنة	25	5	المنطقة الغربيّة الجنوبيّة من البلدة القديمة مرورا بطريق القديس جورج.

حـارة الـيـهــود

لـم تتـمَّ دراسـة هـذه الحـارة أخذيـن بعـين الاعتبـار مـا آلـت إليـه الأمـور فيـه بعـد الإحتـلال الإسرائيليّ للمدينـة فـي العـام 1967 وفيمـا يلـي لمحـة تاريخيـة عنهـا.

حارة اليهود هي جزء من حارة الشّرف، وتقع بالقرب من حارة المغاربة من جهة الغرب، سمّيت حارة الشّرف بهذا الاسم نسبة إلى أحد أكابر رجال القدس، ويُدعى شرف الدّين موسى، وقد عُرفت ذريته ببني شرف، وعرفت منطقة سكناهم قديماً بحارة الأكراد ، ثمّ سمّيت بحارة العلم.

تضمّ حارة الشّرف عّدة حارات، وكان أغلب سكّان الحيّ من المقدسيين الفلسطينيينّ، وعاش إلى جانبهم عدد محدود من اليهود قُدرّ بستّ عائلات يهوديّة، وذلك في القرن الّتاسع عشر، وازداد العدد حتّى العام 1948 (موقع دنيا الوطن الإخباريّ، 2015).

حتّى العام 1967 م لم يكن اليهود يملكون أكثر من 15% من المساحه الحاليّة، وبعد وقت قصير من الحرب تمّ طرد كلّ العائلات العربيّة المقدسيّة من حيّ الشّرف وحيّ المغاربة، حيث طرد ستّة آلاف من سكّانها الفلسطينيين، ودمِّرت معظم منازلهم ومحلّاتهم، وحوّلت إلى ساحات ومواقف سيّارات بفعل الجّرافات الإسرائيليّة (موقع فلسطين، 2017). وكان القرار اتّخذ خلال أيام بعد احتلال المدينة، حيث باشرت الجّرافات في صباح يوم 11 حزيران بعمليّات الهدم، وتسوية حارة المغاربة بالأرض (الجعبة، 2019، 50-49).

ونتيجة لذلك فقد شرّدت العائلات العربيّة المقدسيّة بعد الطّرد. وعلى إثر ذلك قامت وكالة الغوث للآجئين الفلسطينيين ببناء بيوت لهم في مخيّم شعفاط، بينما قامت بعض العائلات بالسّكن في أحياء القدس الأخرى. أقيم على أنقاض حارة الشّرف وحارة المغاربة ما يعرف الآن (بالحيّ اليهوديّ) بعدما تمّ إخفاء المعالم الّتاريخيّة العربيّة والإسلاميّة، وأُسْكِنَ اليهود بدلا منهم. وتبلغ مساحة حارة اليهود الآن 130 دونمًا، ويقطنها 2000 نسمة من اليهود (موقع المعرفة،2017).

أصبحت حارة اليهود «الحي اليهودي» تحاذي مباشرة حائط البراق، وتضمّ حوش البراق وحيّ المغاربة وحارة الشّرف، وكلّها سوّيت بالأرض لتشكّل «الحيّ اليهوديّ» الحالي، والّذي يحظر على «غير اليهود» السّكن فيه.

وفيما يلي جدول يبيّن عدد المحلّات الكلّيّ في البلدة القديمة من القدس، وعدد المحّلات المغلقة منها:

الحيّ	العدد الكلّيّ للمحلاّت في كلّ حيّ	المحلاّت المغلقة في كلّ حيّ	النّسبة المئويّة
الإسلاميّ.	1318	412	%31.2
المسيحيّ.	683	167	%24.4
الأرمنيّ.	74	26	%35.1
العدد الكلّيّ	**2075**	**605**	**29.1%**

إنّ هذه المعطيات تؤكّد تراجع الأداء الاقتصاديّ في القدس، وهذا ما سنتناوله في الجزء الآتي من هذه الدّراسة كأساس لتحليل ظاهرة إغلاق المحلاّت التّجاريّة في البلده القديمة من القدس.

المؤشّرات الاقتصادية الرّئيسة للاقتصاد المقدسيّ

يبدو أنّ حالة الرّكود الّتي تعاني منها الأسواق التّجاريّة في مدينة القدس بشكل عام وفي البلدة القديمة من المدينة بشكل خاصّ كانت وما زالت من أهمّ المؤشّرات التي تعكس التّراجع والتّآكل المستمرّ في نموّ اقتصاد القدس الشّرقيّة، وقد انعكس تزايد عدد المحلّات المغلقة والمهدّدة بالإغلاق في القدس الشّرقيّة داخل الجدار، الأمر الّذي زاد من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيليّ في توليد الدّخل ، وتحوّل العديد من أصحاب المحلّات إلى العمل بأجر بعد أن تراجعت القدرة الاستيعابيّة للاقتصاد المقدسيّ، والّذي تمثّل في ضعفه في خلق فرص

عمل جديدة، وزيادة نسبة العاملين من المقدسيين في الاقتصاد الإسرائيليّ، وتراجع عدد المنشآت العاملة داخل الجدار خصوصاً تلك الّتي تعمل في مجال تجارتي الجملة والتّجزئة، كما انعكس الرّكود في الحركة التّجاريّة على القطاعات الاقتصاديّة الأخرى من حيث المساهمة في الناتج المحلّيّ الإجماليّ، وخلق فرص العمل خصوصا في قطاعات الزّراعة والصّناعة والإسكان والبناء والنّقل والتّخزين. وسنتناول في هذه المقدّمة من الدّراسة تطوّر المؤشّرات الاقتصاديّة في مدينة القدس خصوصًا في البلدة القديمة؛ لتحليل البيئة الاقتصاديّة والتّجاريّة، ومدى التّرابط والتّداخل بينهما (الجعفريّ، 2019، 11-6).

تشير البيانات المتوفّرة للفترة 2012 - 2017 حول القدس الشّرقيّة داخل الجدار، ألى أنّ النّاتج المحلّيّ المقدسيّ قد وصل إلى 1.3 مليار دولار عام 2017 لينمو بمعّدل يقلّ عن 3% منذ عام 2012 الّذي لم يتجاوز معّدله السّنويّ خلال تلك الفترة المليار دولار بالأسعار الجارية. وقد ترتّب على هذا النّمو البطيء في النّاتج المحلّيّ المقدسّي تراجع أهّميّته بالنّسبة للاقتصاد الفلسطينّي ،فبعد أن كانت مساهمته تزيد عن 15% في النّاتج المحلّيّ الاجماليّ الفلسطينيّ خلال الفترة 2000 - 2002 انخفضت تلك النّسبة إلى أقلّ من 8% خلال الفترة 2012 - 2016، والجدول رقم (1) يوضّح ذلك (كتاب القدس الإحصائّي السنويّ، 2018، 137-134).

الجدول 1: مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في النّاتج المحلّيّ الإجماليّ في القدس الشّرقيّة خلال الفترتين 2014 - 2016 و 2000 - 2002

القطاع	(%) 2002-2000	(%) 2016-2014
الزّراعة.	%1	%0.3
الصّناعة.	%17	%18
الإسكان والإنشاءات.	%10	%2.8
تجارة الجملة والتّجزئة.	%15	%24
الخدمات.	%40	%53
النّقل والتّخزين.	%14	%2.2
تكنولوجيا المعلومات ICT.	%0.1	%0.1
الإدارة العامّة وخدمات أخرى.	%3	%0.1

المصدر: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ: كتاب القدس السّنويّ: أعداد متنوّعة للسّنوات **2002-2018**

يلاحظ من البيانات المتوفّرة من الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ والّتي تظهر في كتاب القدس السّنويّ أنّ مساهمة قطاعات الزّراعة والصّناعة والبناء والإسكان في النّاتج المحلّيّ المقدسيّ قد تراجعت من 28% عام 2008 إلى حوالي 21% مع نهاية عام 2016، ليصبح الاقتصاد المقدسيّ معتمداً بشكل أساسيّ على القطاعات الخدميّة مثل تجارتي الجملة والتّجزئة، وتصليح السّيّارات وخدمات السّياحة، والتّعليم، والعمل الاجتماعيّ، لتصل مساهمة تلك القطاعات إلى 80% في النّاتج المحلّيّ المقدسيّ (كتاب القدس الإحصائيّ السنويّ، 2018، 134-137).

وبالرّغم من أهمّيّة مساهمة تجارتي الجملة والتّجزئة في النّاتج المحلّيّ الإجماليّ، إلّا أنّ التّوسّع في عدد المنشآت في هذا القطاع خارج الجدار كانت على حساب المنشآت الّتي تغلق داخل الجدار، خصوصا في البلدة القديمة؛ فقد تضاعف عدد العاملين في مجال التّجارة الدّاخليةّ من 2600 عامل في عام 2012 إلى حوالي 5 ألاف عامل عام 2017 بزيادة قدرها 75%، وكان هذا في الوقت الّذي زادت فيه نسبة المحلّات المغلقة عن 29% من مجمل عدد المحلّات التّجاريّة في البلدة القديمة (بدران، 2017).

كان قطاع تجارتي الجملة والتّجزئة -وما زال- من أهمّ قطاعات الاقتصاد المقدسيّ، وقد بلغت مساهمته 35% من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ خلال الفترة 2012-2016، وقد وصل معدّل الناتّج المحلّيّ لهذا القطاع 350 مليون دولار خلال تلك الفترة ، ولذلك فإنّ أيّ تحسّن في أداء هذا القطاع سيكون له الاثر المباشر والإيجابيّ على الاقتصاد المقدسيّ (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، 2018، 134-137).

يرتبط بأنشطة تجارة التّجزئة وتجارة الجملة محلّات بيع المركبات وصيانتها وبيع الوقود. ويقّدر عدد المنشآت العاملة في مجال التّجارة الدّاخليّة حوالي 60% من عدد المنشآت الاقتصاديّة العاملة في القدس الشّرقيّة (كتاب القدس الاحصائّي السّنويّ، 2018، 127-132).وكانت تجارة التّجزئة من أهمّ مكوّناتها. ويشكّل عدد محلّات بيع التّجزئة 90% من مجموع منشآت التّجارة الدّاخليّة

التـي تعمـل داخـل الجـدار. وقـد وصـل عـدد المؤسّسـات العاملـة فـي قطـاع التّجـارة الدّاخليّـة (التجزئـة والجملـة) داخـل الجـدار فـي القـدس الشّـرقيّة إلـى 1513، وتصـل مسـاهمة تجـارة التّجزئـة إلـى 75% مـن القيمـة المضافـة لقطـاع التّجـارة الدّاخليّـة، وقـد بلـغ معّـدل القيمـة المضافـة لتجـارة التّجزئـة حوالـي 280 مليـون دولار خـلال الفتـرة 2012-2016 (كتـاب القـدس الإحصائـيّ السّـنويّ، 2018، 127 - 132، وتقريـر UNCTAD، 2013، 13 - 15).

أمّـا بالنّسـبة لعـدد العامليـن فـي قطـاع التّجـارة الدّاخليّـة فقـد اتّجـه إلـى الانخفـاض مـن 8000 عـام 2014 إلـى أقـل مـن 7000 عـام 2015، وإلـى أقّـل مـن 6000 عـام 2017 .كمـا ينطبـق الشّـيء نفسـه علـى تراجـع فـي تعويضـات العامليـن الّتـي انخفضـت مـن 76 مليـون دولار إلـى أقـلّ مـن 44 مليـون دولار عـام 2015 (كتـاب القـدس السّـنويّ، 2018، 127 - 132)، ويرتبـط ذلـك فـي تزايـد عـدد المحّـلات المغلقـة خصوصـا فـي السّـنتين الأخيرتـين، حيـث شـكّل عددهـا أكثـر مـن 29.1% مـن مجمـوع عـدد المحلّات العاملـة فـي تجـارة التّجزئـة خصوصاً فـي البلـدة القديمـة (بـدران 2017). ويبـيّن الجـدول رقـم 2 تّوزيـع العمالـة فـي محافظـة القـدس بـين القطاعـات الاقتصاديّـة المختلفـة.

جدول 2: التّوزيع النّسبيّ للعمالة في محافظة القدس حسب القطاع

السّنة	الزّراعة	الصّناعة	الإنشاءات	التّجارة الدّاخلّية والمطاعم والفنادق	النّقل والسّفر	قطاعات أخرى
2011	2.6	12.3	22.3	23.6	11.8	27.4
2012	1.7	10.8	22.5	24.6	12.5	28.0
2013	1.1	10.9	24.8	22.7	13.4	27.0
2014	1.9	13.8	31.7	20.7	8.1	24.0
2015	0.8	12.4	32.0	24.6	6.7	24.0
2016	0.7	13.0	30.0	25.0	7.0	24.0
2017	0.1	13.4	25.3	27.5	8.0	24.4

المصدر: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ: كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، أعداد متنوّعة 2014، 2016، 2018.

وبالرّغم من أنّ متوسّط الاستهلاك الشّهريّ للأسرة المقدسيّة كان أعلى ممّا هو عليه الحال في مدينتي رام الله وبيت لحم بنسبة 32.3% فإنّ القوّة الشّرائيّة للفرد المقدسيّ كانت أقلّ ممّا هي عليه في المدن الفلسطينيّة المجاورة من جهة، وأقلّ بكثير ممّا هي عليه في دولة الإحتلال من جهة أخرى. وقد وصلت نسبة الفقر بين فلسطينيي القدس الشّرقيّة حوالي 70% ، وهذه النّسبة تبدو مرتفعة عند مقارنتها بنسبة الفقر في القدس الغربيّة الّتي لم تتجاوز 25% ، حيث يواجه فلسطينيو القدس الشّرقيّة

نفس مستوى الأسعار وتكاليف المعيشة الّتي تواجهها الأسر الإسرائيليّة، وقد وصل متوسّط الاستهلاك الشّهريّ للأسرة الفلسطينيّة في القدس الشّرقيّة حوالي 2100 دولار وهو أقلّ بحوالي 30% من متوسّط الإنفاق الأسريّ في دولة الإحتلال، والّذي يصل إلى حوالي 3600 دولار. يشكّل الإنفاق على السّكن حوالي 40% من مجمل إنفاق الأسرة المقدسيّة، وهذه النّسبة تبدو عالية، وتجعل الدّخل عاجزًا أمام مواجهة التّزايد المستمرّ في معدّلات غلاء المعيشة، والّتي تقترب من تلك الّسائدة في دولة الإحتلال (الجعفريّ، 2019، 10 - 11).

بالمقابل، كانت معّدلات البطالة تتّجه إلى الانخفاض خلال الفترة 2014 - 2017 ،فقد انخفضت من 19% عام 2014 إلى11% بنهاية عام 2017. ويعزى ذلك إلى زيادة اعتماد الاقتصاد المقدسيّ على الاقتصاد الإسرائيليّ في استيعاب الفائض من القوى العاملة المقدسيّة، والّتي زادت عن 40% من مجموع العمالة المقدسيّة. وقد ترتّب على ذلك زيادة نسبة الدّخل المقدسيّ الّذي يتّم توليده من الاقتصاد الإسرائيليّ، والّذي زاد عن 55% من مجموع الدّخل المقدسّي المتاح (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، 2018، 51 - 60).

أمّا بالنّسبة للمشاركة في سوق العمل فقد كانت متدنّية للغاية إذا تّم مقارنتها بالنّسب المناظرة لها في الضّفّة الغربيّة. فبينما وصلت نسبة المشاركة النّسائيّة في القدس إلى حوالي 9% فقد وصلت تلك النسبة إلى حوالي 20% في الضفّة الغربيّة وبالمقابل فإنّ مشاركة الذّكور لم تتجاوز 55% وهي أقل بكثير من تلك النّسبة في

الضّفّة الغربيّة الّتي زادت عن 70% (كتاب القدس الإحصائيّ السّنوي، 2018، 51 - 60). وفي المتوسّط فإنّ مشاركة كلا الجنسين قد وصلت إلى حوالي 45% في الضّفّة الغربيّة، وهي أعلى بكثير من حوالي 13% من تلك النّسبة في القدس الشّرقيّة. ويعزى الانخفاض في معّدلات المشاركة في سوق العمل خصوصا بالنسبة للإناث إلى عدم قدرة الاقتصاد المقدسّي على خلق فرص عمل، كما أنّ معّدلات البطالة وصلت إلى أكثر من 50% بين الفئات الشّابة الّتي تتراوح أعمارها بين 15 - 29 . ويتركّز أكثر من 50% العاملين في الاقتصاد المقدسيّ في قطاعات البناء والتّجارة الدّاخليّة والمطاعم والفنادق، وبالمقابل فإنّ استيعاب قطاعات الزّراعة والنّقل والمواصلات كان يتّجه إلى التّناقص من سنة إلى أخرى؛ فقد انخفضت من 14.4% عام 2011 إلى حوالي 8.1% عام 2017. وما زال الاعتماد على العمل بأجر يشكّل المصدر الرّئيس في الحصول على الدّخل، سواء أكان العمل في القطاع الخاص أم الحكوميّ أم في الاقتصاد الإسرائيليّ. وبينما تشكّل نسبة العاملين غير الفنّيين 36% فإنّ نسبة العاملين في المؤسّسات الحكوميّة الفلسطينيّة والإسرائيليّة لم تزد عن 25%. أمّا نسبة أصحاب العمل الحرّ فإنّها لم تتجاوز 5% بنهاية عام 2017 (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، 2018، 51 - 60).

الأوضاع الاقتصاديّة في البلدة القديمة من القدس

يشكّل عدد سكّان البلدة القديمة من القدس حوالي 10% من مجموع السّكّان في القدس الشّرقيّة داخل الجدار، ويبلغ عدد المقدسيين المقيمين فيهاحوالي 31940 نسمة (تقرير حلول،19)، ولا تختلف نسبة المشاركة في سوق العمل من سكّان البلدة القديمة عن الوضع السّائد في القدس الشّرقيّة، تُعَدُّ نسبة البطالة من المعّدلات المنخفضة إذا ما تمّت مقارنتها بمعّدلات البطالة في القدس الشّرقيّة داخل الجدار وخارجه، وذلك بسبب عدم توفّر بيانات رسميّة حول أعداد العاملين في السّوق الإسرائيليّة الّذين لا يعتمد توظيفهم على تصاريح العمل (كتاب القدس الإحصائيّ السنويّ، 2018، 127 - 131).

ويمكن أن تكون القدس الشّرقيّة بشكل عام والبلدة القديمة منها سوقاً واعدةً لمنتجات محتملة ومخطّط لها عبر استهداف شرائع تسويقيّة مختلفة داخل الجدار وخارجه، والّذي يمكن أن يكون من خلال استخدام التّجارة الإلكترونيّة، بديلًا قويًّاً للاتّصال المباشر مع الزّبائن في القدس الشّرقيّة وخارجها في الضّفّة الغربيّة الّذين كانوا يأتون إلى القدس يوميّاً. ويمكن أن يتّم ذلك من خلال تطوير الابتكارات التّسويقيّة والسّعريّة الّتي تمارسها المجمّعات التّجاريّة والّتي يمكن أن تجذب المستهلك النّهائيّ المقدسيّ والفلسطينيّ بشكل عام للتّسوّق من أسواق القدس الشّرقيّة. ويعتمد ذلك على مدى تبنّي التّكنولوجيا وتكيّفها، والّتي من شأنها تعزيز الإنتاجيّة والجودة للمنتجات، وذلك عند دخول منافسين جدد إلى أسواق القدس الشّرقيّة حيث يوفرون سلعاً قليلة الكلفة ومرتفعة الجودة؛ لتكون بديلا للتّسوّق من المراكز التّجاريّة الإسرائيلية. (الجعفري، 2019، 41 - 45).

وبالرّغم من تلك الفرص الواعدة فإنّ الأوضاع الاقتصاديّة والتّجاريّة في البلدة القديمة تعاني من عديد من التّحديّات نتيجة لفرض سلطات الاحتلال الإسرائيليّ جدار الفصل العنصريّ حول القدس الشّرقيّة منذ عام 2002 ، ومن هذه التّحديّات:

1- صعوبة الحركة من وإلى القدس: فقد كان يصل إلى القدس يوميا من 30 – 40 ألف شخص للعمل والتّسوّق والزّيارة والعلاج وغيرها، الأمر الّذي أدّى إلى انحسار الحركة التّجاريّة تدريجيّا بسبب التّراجع المستمرّ في حركة السّكّان من ضواحي القدس خارج الجدار ومن مدن بيت لحم ورام الله، الأمر الّذي أدىّ إلى فقدان أسواق القدس الشّرقيّة كتلة شرائيّة قويّة. وقد انخفضت أعداد المتسوّقين من تلك الفئات

بنسبة 60%، بل إنّ نسبة كبيرة من سكّان المدينة أصبحوا يتسّوقون من خارجها من بيت لحم ورام الله والعيزريّة، كما أنّ نسبة من المقدسيين يقومون بالتّسوّق من المراكز الإسرائيليّة الكبرى الّتي توفّر سلعا تحمل ماركات عالمّية (في مجال الألبسة بأسعار منخفضة) مقارنة مع تلك السّلع الصّينيّة ونتيجة لذلك فقد أغلق العديد من المحلّات، وتراجع أداء العديد من المحلّات الّتي استغنت عن بعض موظّفيها (مركز التّجارة الفلسطينيّ بال تريد، 2010، 30 – 33).

2- خروج العديد من المنشآت العاملة في القدس - خصوصاً من البلدة القديمة منها إلى العمل خارج الجدارفي الضّفّة الغربيّة خصوصاً في منطقة رام الله، كما توجّه بعضها للعمل في المناطق الصّناعيّة الإسرائيليّة كما هو الحال في المنطقة الصّناعيّة في (مستوطنة ميشور أدوميم) (الخان الأحمر) و(عطاروت) (كنفاني وغيث، 2012، 40)، وغيرها من المستوطنات الإسرائيلية في الضّفّة الغربيّة. وبينما كان عدد المنشآت العاملة في تجارتي الجملة والتّجزئة في القدس الشّرقيّة يشكّل أكثر من70% من مجموع المنشآت العاملة عام 2000، فقد أخذت تلك النّسبة تنخفض تدريجيًا حتّى وصلت إلى أقلّ من 50% من عدد المنشآت في محافظة القدس، وقد ارتفع عدد المنشآت من حوالي 2250 من القدس الشّرقيّة عام 2000 إلى حوالي 4967 عام 2017 على حساب المحلّات التّجاريّة التّي تغلق يوميّا في البلدة القديمة، وتشكّل منشآت التّجارة الدّاخليّة (تجارة التّجزئة وتجارة الجملة) حوالي 60% من مجموع المنشآت داخل الجدار (كتاب القدس الإحصائّي السّنويّ، 2018 ، 127-132).

3- زيادة الضّغوط الماليّة على التّجّار، والّتي تتمثّل في عدم القدرة على دفع ضرائب الأرنونا وضرائب الدّخل وغيرها من الالتزامات الماليّة: مثل عدم القدرة على دفع فواتير الكهرباء

والمياه، وارتفاع أجور النّقل، وكلفة إيجار المحلّات، وارتفاع أجور العاملين، ورسوم الشّحن والتّخليص للبضائع المستوردة ممّا أدّى إلى تراكم الديون، الأمر الّذي أجبر العديد من التّجار على إغلاق محلّاتهم (مقابلات مع تجّار مقدسيين، 2018 و 2019)، ونظرا لتعدّد الالتزامات الماليّة للتّجّار المقدسيين تجاه الدّوائر الضّريبيّة والأمنيّة الإسرائيليّة فقد أجبر العديد منهم على رفع الأسعار للسّلع والخدمات التّي يقومون بعرضها حتّى يتمكّنوا من تغطية نفقاتهم المتزايدة، الأمر الّذي أدّى إلى تآكل قدرتهم التّنافسيّة من منافسة الأسعار الإسرائيليّة للسّلع ذات الجودة العالية. وقد تمثّل تآكل القدرة التّنافسيّة للتّجارة الدّاخليّة المقدسيّة داخل البلدة القديمة وخارجها في تزايد عدد المحلّات المغلقة وعدد المحلات المهّددة باذلإغلاق، والتي يتوقّع أن يغلق بعضها ما لم تتوفّر آليّات للتّدخّل للحدّ من التّهديدات التّي تواجهها المحلّات العاملة في مختلف الأنشطة التّجاريّة (بدران ، 2017)، ولهذا السّبب فقد كان معّدل الدّوران للمحلّات التّجاريّة يساوي صفرا، حيث لم يرافق إغلاق المحلّات إعادة فتحها للعمل ضمن أنشطة جديدة. وقد دفع ذلك بالعديد من أصحاب المحلّات للاستثمار خارج المدينة (الجعفريُّ وعبدالله، 2018، 41-45).

وبناءً عليه فقد تطّور ميل الزّبون المقدسّي للشّراء من المجمّعات التّجاريّة الإسرائيليّة التّي تعرض سلعًا بأسعار مخفّضة وجودة عالية مقارنة عمّا عليه الحال في الأسواق المقدسيّة.

تحليل لظاهرة التّزايد في عدد المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس

ما زالت تجارتي الجملة وتجارة التّجزئة والنّشاطات المرتبطة بهما يساهمان بأعلى حصّة في النّاتج المحلّيّ للاقتصاد المقدسّي، والّتي يعمل فيهما ثلث القوى العاملة في القدس الشّرقيّة.

تُصنّف 96 % من المنشآت التّجاريّة في القدس بأنّها منشآت عائلية صغيرة يعمل فيها من 1 – 4 عّمال (كتاب القدس الإحصائّي السّنويّ، 2018، 52-61). وتقوم محلّات بيع التّجزئة بعرض السّلع التّي لم يعد كثير منها يستجيب للطّلب المحلّيّ في القدس الشّرقيّة، والّتي ما زالت تعتمد على مكانتها السّياحيّة الدّينّية (للمسلمين والمسيحيين)؛ لكونها قبلة للمؤمنين من المسيحيين والمسلمين، ووجهة للسّياحة الدّاخليّة

والعالميّة. إلاّ أنّ ظاهرة تزايد الإغلاق للمحلاّت التّجاريّة في القدس الشّرقيّة -خصوصاً في البلدة القديمة- مختلفة عمّا يحدث في المدن الكبيرة من دول العالم، فلم يتمّ إعادة افتتاح تلك المحلاّت لتعمل بأنشطة تجاريّة جديدة تستجيب لاحتياجات الزّبون وعليه، فإنّ التّزايد في أعداد المحلات المغلقة يعكس بقاء الأسباب التّي تقف وراء الإغلاق على حالها، ودون أيّ تدخّل لمواجهتها. ويمكن تناول تلك الأسباب بشيء من التّفصيل:

أولاً- الأسباب الإقتصاديّة:

يمكن عرض هذه الأسباب بشيء من التّفصيل بناءًا على البحث الميدانيّ الذّي أُجريَ لصالح هذه الدّراسة.

أ) تآكل القدرة التّنافسيّة:

ينعكس تآكل القدرة التّنافسيّة للمحلّات في عدم القدرة على طرح سلع وخدمات لم تعد تستجيب لطلب المستهلك المقدسيّ والسّائح الأجنبيِّ من حيث السّعر والجودة والنّوعيّة. وينافس التّجار المقدسيّون بعضهم بعضًا، حيث يقومون ببيع سلع متشابهة ومتماثلة، فلا تطرح هذه المحلّات عروضا تسويقيّة لجذب الزّبائن، كما لا تطرح سلعاً منافسة لتلك الّتي تطرح في الأسواق الإسرائيليّة في القدس الغربّية، حيث تعتمد سياسات التّسويق الإسرائيليّة على حجم مبيعات عالٍ وعلى مشتريات كبيرة ووكالات رسميّة، إذ يمنح التّاجر الإسرائيليّ مزايا لا يحصل عليها التّاجر المقدسيّ، الأمر الّذي جعلها في وضع ضعيف أمام منافسة المحلّات التّجاريّة الإسرائيليّة. كما يعاني المستهلك في أسواق القدس الشّرقيّة من التّذبذب في الأسعار خاصّة في المواسم والأعياد، وعدم التّرابط بين سعر السّلعة وجودتها. كما يرتبط بذلك إيجاد حلّ مستدام ومجدٍّ للمشكلة الّتي تواجه المتسوّقين في المدينة القديمة؛ أي الاضطرار إلى حمل أكياس التّسوّق الثّقيلة على طول الطّريق من السّوق إلى محطّة الحافلات ومواقف السّيّارات.

ب) غياب التّخطيط للقطاع التّجاريّ بسبب إغلاق الغرفة التّجاريّة بشكل رسمّي،

وعدم فاعليّة عملها غير الرّسمّي لسنوات طويلة: ويتمثّل ذلك في ضعف تنظيم الأسواق المقدسيّة، الأمر الّذي جعل المستهلكين عرضة للاستغلال من التّجّار بما يتعلّق بالأسعار وجودة السّلع المتداولة.

وخلال العقود الماضية لم يتمّ تطوير أسواق القدس خصوصاً في البلدة القديمة مثل أسواق اللحّامين والخواجات وعقبة السّلسلة وغيرها، بل بقيت على حالها منذ عقود طويلة. وقد أغلق العديد من المحلّات التّجاريّة في هذه الأسواق، وبالمقابل يقوم الإسرائيليون بتطوير أسواقهم التّقليديّة في القدس الغربيّة خصوصاً القريبة من التّجمّعات العربيّة، الأمر الّذي جعلها أسواق جذبٍ للمتّسوق المقدسّي. فقد تمّ تطوير سوق ماميلا، وكثيراً من المراكز التّجاريّة (المولات)، مثل مول المالحة وغيرها بصورة أنيقة؛ لتكون أسواقاً جاذبة لكثير من المتسوّقين أيضاً من الضّفّة الغربيّة.. كما تشكّل البؤر الاستيطانيّة داخل البلدة القديمة، وآليّات حراسة المستوطنين لها، والحواجز العسكريّة عوامل طاردة للزّبون المقدسيّ من الاقتراب من تلك المحلّات التّجاريّة في القدس الشّرقيّة، خصوصاً في البلدة القديمة (مقابلات مع تجّار البلدة القديمة، 2018-2019).

ج) بُعد المسافة بين المحلّات في البلدة القديمة والمتسوّقين من خارج البلدة القديمة: حيث يعاني المستهلك من صعوبة الوصول إلى أسواق البلدة القديمة، وخاصّة في نقل المشتريات إلى خارج السّوق. ولذلك نجد عدداً من المقدسيين الّذين يعملون في الضّفّة الغربيّة أو الّذين يسكنون في القرى المحيطة بمدينة القدس يقومون بشراء كثير من احتياجاتهم من خارج أسواق القدس الشّرقيّة، ويقضي المقدسيّ أوقات التّرفيه مع

عائلته في رام الله أو بيت لحم أو اريحا بحثا عن تكاليف أقلّ بسبب عدم توفّر أماكن للتّرفيه في القدس الشّرقيّة، ويقوم بالتّسّوق من خارج أسواق القدس الشّرقيّة.

د) يجذب انخفاض مستوى الأسعار في مدن بيت لحم ورام الله وغيرها للسّلع من الموادّ الغذائيّة، والخضار والفواكه واللحوم وغيرها، الزّبون المقدسيّ للتّسّوق من تلك الأسواق. كما ينطبق ذلك على إصلاح المركبات الّتي يتوجّه اصحابها إلى رام الله وبيت لحم بديلا عن الكراجات المقدسيّة.

هـ) في مواسم الأعياد تقوم سلطات الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ في الضّفّة الغربيّة بمنح التّصاريح للأسر الفلسطينيّة لزيارة الدّاخل الفلسطينيّ، الأمر الّذي دفع الكثير منهم للذّهاب إلى التّسّوق من المراكز التّجاريّة الإسرائيليّة مثل (كينيون) المجمّع التّجاريّ في المالحة في القدس الغربيّة بدلا من التّسّوق من أسواق القدس الشّرقيّة، وقد أثار ذلك ردود فعل؛ فقد كشف ذلك للمستهلك الفلسطينيّ - ومن قبل للمستهلك المقدسيّ- أنّ البيئة الّتي تسود السّوق الفلسطينيّة بشكل عام والسّوق المقدسيّة بشكل خاص غير تنافسيّة مقارنة مع السّوق الإسرائيليّة. وقد كشف التّسّوق من المراكز التّجاريّة الإسرائيليّة مدى بشاعة الاستغلال الّذي يمارس ضدّ المستهلك الفلسطينيّ في الأسواق الفلسطينيّة بشكل عام والأسواق المقدسيّة بشكل خاص.

و) وبدلاً من أن تقوم الجهات الفلسطينيّة الرّسميّة والقطاع الخاص وبتقويم أداء

الأسواق المقدسيةّ، لتقويم آليّات التّسّوق في القدس الشّرقيّة، وبدلاً من استمرار المواطن المقدسيّ في التّسّوق من الأسواق الإسرائيليّة المجهّزة من عدّة نواحي لاستقطاب المستهلك من حيث سهولة الوصول بالمركبات الخاصّة والتّسّوق من مكان واحد وبأسعارمنافسة، فإنّها تقوم بالإشارة إلى وجود مشكلة دون الوقوف على الأسباب الدّقيقة لها، ووضع خطط عمل لمواجهتها بشكل عمليّ.

ز) الدّور السّلبيّ للإعلام: حيث أنّه لا يعمل على توعية المستهلكين، وإقناعهم بالحضور للقدس والتّسّوق منها كون الأخير أداة مقاومة، بل يشرح ممارسات الاحتلال، ولا يعمل على بناء ثقافة انتماء من النّاحية العمليّة (مقابلات مع تجّار مقدسيين، 2019).

ثانيًا- الأسباب الماليّة:

الأسباب الماليّة المحددّة التّي كانت وراء إغلاق المحلّات التّجاريّة يمكن عرضها على النّحو الآتي:

أ- عدم القدرة على التّعامل مع العبء الضّريبيّ بسبب تعدّد أنواع الضّريبة المفروضة مثل ضريبة الدّخل وضريبة الأرنونا. وتعدّ المخالفات التّجاريّة المستمرّة من مفتشي بلدّية الاحتلال للتّجّار والضّرائب المفروضة عليهم التّي يصل عددها إلى ستّة أنواع من أهمّ العوامل المهدّدة والطّاردة للتّجارة الدّاخليّة. تشمل أنواع الضّرائب كلّا من ضريبة الأرنونا، والدّخل، والقيمة المضافة، والأملاك، وأصحاب العمل، والمجاري بالإضافة لرّسوم التّأمين الوطنيّ والصّحّيّ (رزق الله وخضر، 2000، 95 - 96).

ب- غياب الّدور الفاعل للمؤسّسات الماليّة الفلسطينيّة لدعم قطاع التّجارة، وإذا ما توفّر بعض التّمويل فتتمّ إدارته بدون تحديد الأولويّات، وبدون تكامل في الأدوار بين الجهات ذات العلاقة (جهود مبعثرة)، ويتمّ تقديم مبالغ زهيدة يشوب عمليّة توزيعها تجاوزات ترقى لتسميتها بالفساد (المجموعة البؤريّة، كّليّة هند الحسينيّ، 2019).

ج- عدم القدرة على ترميم المحلّات بما يتناسب مع رؤية إعادة تشغيلها في مجالات جديدة تتناسب مع التّغيّرات الجديدة في الأسواق المحلّيّة والأسواق

الإسرائيليّة، والقيام بعمليّات ترميم دون وجود إطار يشكّل رؤية للمدينة العاصمة والقطاع التّجاريّ الّذي نريد.

د- هناك أسباب أخرى تتعلّق بتحويل المحلّات التّجاريّة للقيام بأنشطة أخرى؛ لتحقيق عوائد أعلى أوتقليل تكاليف تشغيلها أو لأهداف أخرى، وهناك أمثلة عدة منها: توسّعات كنسيّة في طريق الآلام لسيّدنا المسيح على حساب المحلّات التّجاريّة، وتحويل بعض البنايات إلى فنادق سياحيّة مثل فندق الهاشمّي، والتّحويل أيضا إلى مخازن للبضائع نظرا لضعف المردود المادّيّ إذا بقيت تحت تصنيف محلّ تجاريّ، وأخيرا تحويلها إلى مكاتب وعيادات، مثل مكاتب جامعة القدس وشركة الكهرباء وعيادات طبّيّة، أو تحويل بعض المحلّات إلى بيوت للسّكن لضعف المردود المادّيّ، أو الحاجة الملحّة للسّكن نتيجة سياسة سحب الإقامة من المقدسيين نتيجة تطبيق سياسة (مركز الحياة).

ثالثاً- الأسباب الاجتماعيّة:

هنالك أسباب أخرى يمكن تصنيفها كأسباب اجتماعية، وتتمثّل بالبنود الآتية:

خلاف الإخوة على ميراث الأب، أو وفاة أو مرض صاحب المهنة مالك المحلّ التّجاريّ، أو ثقافة التّأجير وخوف صاحب المحلّ التّجاريّ من قانون حماية المستأجرين وعدم التزام المستأجر بالأجرة، أو تغيّر نمط العيش، أو توسعات سكنّية نظراً للنمّو الطّبيعيّ للسّكان ممّا يضطر المقدسّي إلى استبدال المحلّ التّجاريّ ببيت للسّكن، والخلافات حول الملكيّات السّكنيّة والتّجاريّة في البلدة القديمة لاختلاف أشكال الملكيّة فمنها الخاصّة، والوقفيّة (العامّة والذّريّة)، والوقفيّات العامّة منها ما هو اسلامّي، وما هو مسيحيّ بطوائفه المختلفة. كما أنّ اشكال التّأجير مختلفة في عقود قضايا الملكيّة والإخلاء للمستأجرين، الأمر الذّي جعل أصحاب بعض الملكيّات يرفضون تأجيرها خوفا من صعوبات إخلائهم.

كما أنّ التّغيّر في نمط العيش أدّى الى تراجع عدد المقدسيين الّذين يذهبون للتّسوّق في البلدة القديمة خاصّة البضائع الثّقيلة إلى حّد ما مثل اللحوم والمشروبات والبقالة، حيث أنّ المشتري يوقف سيّارته خارج البلدة القديمة، ويضطر إلى حمل مشترياته مسافة لا بأس بها، الأمر الّذي يتطلّب جهداً ووقتاً إضافياً مقارنة مع الشّراء من المجّمعات التّجاريّة التّي تتوفّر فيها معظم البضائع في مكان واحد... الأمر الذي يتناسب مع نمط العيش السّهل والسّريع.

رابعاً- الأسباب السّياسيّة:

خلال العقود الخمسة الماضية، واجهت البلدة القديمة من القدس، عدداً من الإجراءات والقيود الّتي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيليّ، وكان لها تأثيرها المباشر والمتراكم على بيئة الأعمال والاقتصاد في البلدة القديمة بشكل خاص، وعلى القدس الشّرقيّة بشكل عام، والّتي يمكن عرضها على النّحو الآتي:

أ- الطّوق الأمنيّ الّذي فرض على المدينة بشكل ثابت منذ 31/3/1993 كان له الأثر التّدميريّ المتواصل على مناحي الحياة كافّة، ومنها الاقتصاديّة والتّجاريّة، الأمر الذّي حرم المدينة من مواطنيها الفلسطينين من المناطق المحيطة بالقدس الّذين كانوا يعتمدون على العمل فيها أو الشّراء من أسواقها والّذي أفقدها القّوة الشّرائيّة لهذه الفئة، حيث أدىّ إلى خروج العديد من منشآتها التّجاريّة إلى ضواحيها ومدينة رام الله ممّا عزّز من سيطرة الاحتلال على البلدة القديمة (رزق الله وخضر، 2000، 94 - 95)

ب- إقامة العديد من البؤر الإستيطانيّة والحواجز العسكرية بالقرب من المحلّات التّجاريّة أدّى إلى امتناع أو تردّد الزّبون من التّسوّق منها.

ج- إلزام المحلّات التّجاريّة بتطبيق القوانين الإسرائيليّة المتعلّقة بأساليب إعداد السلع وتخزينها وعرضها للمستهلك النّهائيّ كما هو الحال في سوق اللحّامين، الأمر الّذي أدّى إلى إغلاق العديد منها.

د- يدفع الوضع الأمنيّ غير المستقرّ ،وخاصة في الأعياد اليهوديّة، ومسيرات المستوطنين المتكرّرة والمستفزّة ،عزوف المتسوّقين المقدسيين والفلسطينيين من القدوم إلى أسواق البلدة القديمة.

ه- أدّى فرض القوانين الإسرائيليّة الجائرة بحقّ التّاجر المقدسيّ، وإغلاق بعض المحلاّت بقرارات محاكم إسرائيليّة إلى التّهديد المستمّر لقطاع التّجارة الدّاخليّة، وإلى إغلاق للمحلاّت، وعدم انتظام عملها.

و- سياسة دولة الإحتلال الرّامية إلى تهويد الحيّز لتغيير هويّة المكان بغية تكريس الرّواية والسّيادة الإسرائيليّة في القدس، وبالمقابل بناء بيئة طاردة للفلسطينيّ وجاذبة للمحتلّ.

محدّدات التّسوّق للمقدسيين من الأسواق المقدسيّة والإسرائيليّة

توظّف المحلّات التّجاريّة والمؤسّسات الاقتصاديّة في الغالب الآليات والإمكانات كافّةً لتحقيق الأرباح والاستمراريّة للصمود أمام منافسيها، سواء أكان ذلك من خلال السّعر، أو الجودة، أو تعدّد الخيارات المعروضة أمام المستهلك، أو تلبيتها لكلّ أذواق المستهلكين، أو عرضها للسّلع في أماكن يسهل الوصول إليها من أجل تحقيق التّميّز للبائع والمستهلك كما هو الحال بالنّسبة للمؤسّسات الاقتصاديّة الإسرائيليّة التّي توفّر سلعاً وخدمات بجودة عالية وأسعار مناسبة، إذ يعتمد في إنتاجها على التّكنولوجيا المتقدّمة. ويقع المستهلك المقدسيّ والفلسطينيّ في (قلب) هذا التّنافس، حيث يوجد دور حاسم للمستهلك في تحديد تفضيلاته للسّلع والخدمات التّي لا يمكن تلبيتها في السّوق المقدسيّ المحدود (الشّريف،2016).

تعتمد المنافسة الإسرائيليّة على تلبية احتياجات المستهلك المقدسيّ والفلسطينيّ بشكل عام على قاعدة جودة المنتجات من جهة، والسّعر الّذي يتناسب مع مستوى دخل المستهلك المقدسيّ المنخفض بسبب الظّروف الاقتصاديّة العسيرة التّي يعيشها مقارنة مع دخل المستهلك الإسرائيليّ في القدس الغربيّة.

وتظهر السّياسات الإسرائيليّة ممنهجة في العديد من المناسبات (الأعياد الإسلاميّة والمسيحيّة وشهر رمضان)، حيث يتمّ تقديم

تسهيلات كبيرة للفلسطينيين خصوصاً التّصاريح؛ لتمكينهم من الوصول إلى الأسواق الإسرائيليّة بدلاً من ذهابهم للتّسوّق من أسواق القدس الشّرقيّة، حيث يذهبون إلى الأسواق الإسرائيليّة لشراء السّلع والبضائع التّي يكون سعرها أقلّ ثمناً وأكثر جودة من المنتوجات المعروضة في الأسواق المقدسيّة، خصوصاً في أسواق البلدة القديمة، وذلك بعد أنّ فقد الكثير من المقدسيين والفلسطينيين الثّقة بالتّاجر المقدسيّ وبمصداقيته وأمانته ومغالاته في بيع المنتجات بأسعار عالية نسبّياً من تلك السّائدة في أسواق القدس الشّرقيّة وبيت لحم ورام الله (وكالة معاً الإخباريّة، 2012).

لم يعد السّوق المقدسيّ خصوصاً في البلدة القديمة من القدس يلبّي احتياجات المستهلك المقدسيّ أو الفلسطينيّ وتفضيلاته وخياراته كما كان عليه الوضع قبل فرض جدار الفصل والتّوسّع حول القدس منذ عام 2000. وعلى إثر ذلك، طرأ العديد من التّحوّلات في أسواق القدس الشّرقيّة والأسواق في مدن الضّفّة الغربيّة؛ فقد تمّ التّوسّع في بناء المجمّعات التّجاريّة والمحلّات في الخليل ورام الله وبيت لحم وغيرها من مدن الضّفّة الغربيّة، وقد رافق ذلك عمليّة تحويل التّسوّق؛ فبدلا من الذّهاب للقدس للتّسوّق توسّع التّسوّق في أسواق المدن المحيطة بالقدس بسبب عدم القدرة للوصول إلى أسواقها من جهة، وتوفّر البدائل للمستهلك الفلسطينيّ من سلع مستوردة من تركيا والصّين.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل أصبحت أسواق مدن الضّفّة الغربيّة ملاذاً للمقدسيين للحصول على السّلع والخدمات. وعندما تبيّن للمستهلك الفلسطينيّ والمقدسيّ بشكل خاص مدى التّفاوت في الأسعار بين الأسواق الإسرائيليّة والأسواق

المقدسيّة والفلسطينيّة مع التّفاوت في الجودة والنّوعيّة، جاءت موجة التّسوّق الفلسطينيّة والمقدسيّة من الأسواق الإسرائيليّة.

ولم تكن شعارات المقاطعة للسّلع الإسرائيليّة بعد الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة عام 2014، والتّوقّف عن التّسوّق من الأسواق الإسرائيليّة كافية، ولم تعالج الأمور بجّديّة في القدس الشّرقيّة وفي البلدة القديمة بشكل خاص، فلم يتّم القيام بتدخّلات لتقويم الوضع ومعالجته بعمق، ومعرفة الأسباب التّسويقيّة والاقتصاديّة والماليّة، التّي كانت تقف وراء الجذب للتّسوّق من المحلّات والمولات التّجاريّة الإسرائيليّة واستمرار إغلاق المحّلات التّجاريّة في القدس.

وعادة ما تساهم التّخفيضات التّي تتبعها المراكز التّجاريّة الإسرائيليّة بين الحين والآخر في الإقبال على المنتجات الإسرائيليّة، والعزوف عن السّلع المعروضة في الأسواق المقدسيّة والفلسطينيّة، ناهيك أنّ المنتج الفلسطينيّ يخرج من المصنع إلى المحلّات التّجاريّة دون أن يتّم التّرويج له؛ لإقناع المستهلك بجودة وسعره المناسب، ولقد أجمعت الغالبيّة العظمى من المحلّلين الاقتصاديين على أنّ الأبعاد الحقيقيّة لهذه التّسهيلات هي جذب المستهلك للتّسوّق والشّراء (الشّريف 2016، عوف 2016).

وفي هذا السّياق فقد نشرت مقالة بعنوأنّ بصيغة تساؤل: «لماذا يشتري المستهلك الفلسطيني من محلّات رامي ليفي؟»، وهذا التّساؤل جاء تزامناً مع حملات المقاطعة الّتي نفّذها الشّعب الفلسطينيّ ضدّ دولة الإحتلال كنوع من أنواع المقاومة عام 2014 عندما شنّت دولة الإحتلال عدوانها على قطاع غزّة في صيف تلك السّنة، ولكنّ حملات المقاطعة لم تكن رادعة للكثير من المقدسيين والفلسطينيين بشكل عام من الشّراء من الأسواق الإسرائيليّة، وذلك لأنّ (رامي ليفي) قام بشنّ

هجمة تخفيضات على الأسعار، وتقديم عروض قويّة جدّاً تحاكي حياة الزّبون الفلسطينيّ البسيطة... التي دفعته للاستمرار في الشّراء من (مول رامي ليفي) حتّى أثناء تنفيذ حملّات مقاطعة المنتوجات الإسرائيليّة (عوف، 2016).

لم يكن الجانب الإسرائيليّ هو الجهة الوحيدة المشجّعة على توجّه المواطن المقدسيّ والفلسطينيّ على شراء المنتوجات الإسرائيليّة، بل برزت بعض الشّخصيّات الفلسطينيّة التّي تبنّت بعض العلامات التّجاريّة الإسرائيليّة، وافتتحت محلّاتها في قلب السّوق المقدسيّة في القدس، حيث التقطت كاميرا متراس صور تلك العلامات التّجاريّة لمقالة نشرت حديثاً بتاريخ 2018/8/8 بعنوان: «ماركات إسرائيليّة على النّاصية دمج واختراق شرقيّ القدس» (الجندي، 2018).

تتمثّل المشكلة الرّئيسة في العوامل الّتي تجذب المستهلك المقدسيّ للتّسوّق من الأسواق الإسرائيليّة وكيفيّة التّأثير على ميول المستهلك المقدسيّ. وتظهر الاستطلاعات والأدّلة الاهتمام بالتّسوّق من الأسواق الإسرائيليّة بسبب عدم وجود البدائل وبأسعار معقولة.

لقد أصبح التّسوّق من الأسواق الإسرائيليّة ظاهرة لا يمكن إغفالها خصوصاً عندما يتوجّه المستهلك المقدسيّ من البلدة القديمة إلى الأسواق الإسرائيليّة، وذلك نظراً لأنّ المستهلك المقدسيّ على يقين أنّ هناك تبايناً بين أسعار المنتجات في كلّ من الأسواق المقدسيّة والأسواق الإسرائيليّة بالرّغم من التّباين الكبير في الدّخل بين العائلة المقدسيّة في البلدة القديمة والعائلة اليهوديّة في القدس الغربيّة؛ لأنّ ذلك يعدّ حافزاً لتفضيل السّوق الإسرائيليّ على السّوق المقدسيّ؛ فهناك سلعٌ أسعارها متقاربة في كلا السّوقين بالرّغم من

التّفاوت في جودتها ونوعيتها وعدم تناسبها مع دخل المستهلك. من جهة أخرى، فأنّ بعض المنتجات الإسرائيليّة ليس لها بديل بسعر مناسب في الأسواق المقدسيّة والفلسطينيّة بشكل عام، وهذا ما يدفع المستهلك المقدسيّ للتّسوّق من الأسواق الإسرائيليّة.

يثق المستهلك المقدسيّ بالأساليب التّسويقيّة التّي تمارسها الأسواق الإسرائيليّة مع الزّبون من حيث أنّها تقدّم عروضاً حقيقيّة على المنتجات والخدمات عكس الأسواق المقدسيّة، الأمر الّذي يدفع المستهلك المقدسيّ للتّسوّق من الأسواق الإسرائيليّة، والّتي تعرض تنوّعاً في المنتجات والخدمات المعروضة مقارنة مع تلك الّتي تعرض في الأسواق المقدسيّة والفلسطينيّة بشكل عام. وذلك لأنّ عرض المنتجات والخدمات في الأسواق الإسرائيليّة بأساليب مميزة لها دور في دفع المستهلك الفلسطينيّ لتفضيل السّوق الإسرائيليّ للشّراء منه على السّوق الفلسطينيّ.

وفي حالة ابتكار المنتجات الجديدة لعرضها في أسواق قديمة أو جديدة فإنّ المصانع والشّركات الإسرائيليّة تستخدم الدعاية والإعلان لجذب المستهلك؛ لبناء ولاء لهذه السّلعة أو تلك الّتي يصعب عندها تغيير توجّه المستهلك نحو غيرها سواء في السّوق المحّليّة أو الإسرائيليّة، عندما يتمّ التّركيز على سمعة المنتجات الإسرائيليّة وجودتها، والّتي يعتمد إنتاجها على استخدام التّكنولوجيا المتطّورة. بالمقابل، فإنّه لا يمكن أنّ يستمرّ العمل بأساليب تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس كما كانعليه الحال قبل أكثر من ثلاثة عقود خصوصا في عصر الانترنت؛ لأنّ الكثير يكره تغيير أساليب التّعامل مع الزّبون إذا تعّود على نمط معين في العمل، لكّن التّغيير دائم وقائم، ولا أحد يستطع أنّ يقف أمامه لأنّ الوقوف أمام التّغيير له تكلفه باهظة لا

يمكن تحمّلها؛ فقد خسر العديد من البائعين زبائنهم الذّين يتعرّفون يومياً على أساليب التّسوّق الحديثة، وانتقل بعض البائعين للعمل في أماكن أخرى، ولكن بتكلفة أعلى لتلبية احتياجات الزّبائن وخياراتهم التّي تتغيّر يوميًّا.

الحاجة لبرنامج تطوير تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس

على ضوء العرض السّابق للأسباب الّتي تقف وراء التّزايد المستمرّ في عدد المحّلات التّجاريّة المغلقة، فإنّ الارتقاء بقطاعي تجارة التّجزئة وقطاع الجملة يتطلّب تحديد المؤشّرات التّي يتطلّب الوصول إليها، والآليّات المطلوبة، أمّا الأهداف المتوقّعة (الجعفريّ وعبدالله، 2019، 41 - 45)، فهي:

- إعادة تنظيم سوق التّجزئة في البلدة القديمة من القدس، لزيادة قدرتها التّنافسيّة على طرح سلع، وتقديم خدمات تمتاز بالجودة العالية وأسعار مقبولة للزّبون المحلّيّ.

- إعداد الدّراسات التّسويقيّة التّي تهدف إلى استقراء تفضيلات المقدسيين نحو التّسوّق من السّوق المحلّيّ المقدسّي، والتّي تعتمد على المزيج التّسويقيّ من حيث السّعر، والمنتج، والتّرويج، والمكان.

- الإفادة من تجارب المدن التّاريخيّة التّي قامت بهيكليّة أسواقها القديمة لتناسب تطلّعات الزّبائن وأذواقهم للحدّ من تزايد أعداد المحلّات المغلقة لأسباب اقتصاديّة وماليّة، وتعد تجارب المغرب في إعادة تأهيل الأسواق في مدن فاس ومراكش والرّباط، وأسواق إستانبول في تركيا من التجارب الّتي يمكن الإفادة منها، والّتي يماثل تصميم تلك الأسواق أسواق البلدة القديمة من القدس مع الوعي الكامل بوجود الاحتلال ومعيقاته.

- الحدّ من الاستغلال الّذي يعاني منه المواطن المقدسيّ في الأسواق المحلّيّة، والّذي لا يمكن مقارنته بأجواء التّسوّق في الأسواق الإسرائيليّة.

- تحديد الأسباب الّتي تقف وراء إغلاق المحلّات التّجاريّة كلّ على حدة، وتحديد العوامل الّتي يمكن أنّ تعزّز القدرة التّنافسيّة للمحلّات المفتوحة، وذات الأداء الهامشيّ.

- إنشاء حاضنات لتشجيع الخرّيجين على إنشاء مشاريع صغيرة في محلّات صغيرة تأخذ بعين الاعتبار الابتكار والرّيادة والتّجديد لجذب المستهلك من داخل القدس وخارجها. ويمكن أنّ تكون حاضنات الأعمال الّتي تعمل جامعة القدس على تعزيز دورها إحدى الآليّات؛ لتنشيط تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس.

- تدريب تجّار وأبناء أصحاب المحلّات وتأهيلهم في مجالات الإدارة الماليّة والتّسويق ممّا يساهم في تحسين الحّصة السّوقيّة والإيرادات.

- بناء قاعدة تعاون مشتركة بين التّجّار المقدسيين؛ لتحديد نوعيّة السّلع التّي يمكن عرضها بأَسعار منافسة من خلال التّحالف بالحصول على الموادّ والبضائع المستوردة من الخارج.

- الإحاطة الكامة بالشّروط الإسرائيليّة المتعلّقة بتشغيل المحلّات التّجاريّة لتجنّب إغلاقها (الحسينيّ وصندوقة،2019).

- توعية الجمهور المقدسيّ والفلسطينيّ عامّة بأنّ التّسوّق هو آليّة مقاومة إذا ما تمّ استخدامه بطريقة استراتيجيّة.

التّدخّلات المطلوبة لمواجهة التّحديّات التّي تواجه تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس

التّحدّيات الّتي تواجه تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس:

1-تزايد أعداد المحلّات المغلقة، فلم يكن هناك أيّة مبادرة لإعادة تدويرها، وافتتاحها من جديد لتعمل في أنشطة أخرى. فقد وصل معدّل الدّوران إلى حوالي 0%. ويعرف معدّل الدّوران بنسبة عدد المحلّات المفتوحة الجديدة إلى عدد المجموع الكلّيّ لعدد المحلّات المفتوحة خلال فترة من الزّمن.

الشّروط الأساسيّة والكافية لمتطلّبات التّدخّل:

تعزيز ظاهرة الدّوران في عمل المحلّات التّجاريّة، ويتمثّل ذلك في إغلاق محلّات وإعادة تشغيلها بأنشطة جديدة، وذلك من خلال ما يأتي:

أ- تحديد الأسباب التّي تقف وراء إغلاق كّل محلّ (ماليّة أو قانونيّة أو اقتصاديّة أو أمنيّة أو اجتماعيّة)؛ لِيتسنّى للجهات المعنيّة تحديد أسباب الإغلاق؛ لوضع الحلول لإعادة فتح المحل التّجاريّ المغلق أو المهدّد بالإغلاق.

ب- إعداد الخطط الماليّة لتقديم التّسهيلات الماليّة الكافية لتأهيل المحلّات المغلقة والمحلّات الهامشيّة المفتوحة والتي تعمل حالياً؛ لتمكينها من الاستمرار في العمل.

ج- إعداد الملفّات القانونيّة لكلّ محلّ مغلق من الجهات الإسرائيليّة الأمنيّة لإصدار قرارات من المحاكم الإسرائيليّة لإلغاء قرارات الإغلاق، وإعادة فتح المحلّات التّجاريّة.

د- تدريب الكوادر المتخصّصة ذات المهارات والقدرات لتقديم الخدمات المتكاملة المباشرة وغير المباشرة بالنّسبة للسّيّاح والزّبائن المحلّيين.

ه- الوصول إلى آليّات عمليّة لكسر عزلة القدس، وتعزيز تكاملها مع بقيّة الأراضي الفلسطينيّة التّي أحتلّتْ في الأعوام 1948 و1967، وزيادة حصّتها السّوقيّة لمنتجات القدس في الأسواق الفلسطينيّة.

و- تشجيع الصّناعات التّقليدية الأصيلة مثل الخزف والقشّ والخشب وغيرها والتّي لها قيمتها التّراثيّة، وتعزّز من هويّة المدينة (الحسيني، 2019).

التّحدّيات ....

2- صعوبة المحافظة على استقرار الأسواق والّذي يتمثّل في تفعيل المنافسة، وضبط الأسعار، وحماية المنتج الوطنيّ، وحماية ا لمستهلك .

الشّروط ....

أ- تشكيل مرجعيّة مقدسيّة مرادفة وداعمة ومؤيّدة للمؤسّسات العاملة في القدس الشّرقيّة مثل الغرفة التّجاريّة وغيرها؛ لتقوم بإعادة هيكلة الحركة التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس، ومواجهة الإجراءات الإسرائيليّة المتلآحقة.

ب- الحدّ من الممارسات التّجاريّة غير النّزيهة وغير العادلة مثل الإغراق (إغراق السّوق بسلع رخيصة، أو أقلّ من سعر التّكلفة للإساءة للتّاجر المقدسّي)، والتّهريب والاحتكار.

ج- توفير الخدمات القانونيّة والتّسويقيّة لتجّار التّجزئة المقدسيين لمساعتهم في التّعامل مع تجّار الجملة والموزّعين الإسرائيليين.

د- أن تقوم المرجعيّة بمواجهة الممارسات الأمنيّة اليوميّة الإسرائيليّة التّي تشوّش الحركة التّجاريّة في أسواق البلدة القديمة لفترات تدوم أحياناً لعدّة ساعات أو أيام.

التّحدّيات ....

3- صعوبة الفصل بين الإجراءات الأمنيّة الّتي تمارسها سلطات الإحتلال الإسرائيليّ تجاه أسواق القدس الشّرقيّة خصوصاً في البلدة القديمة، والّتي تغلّفها وتبرّرها بإجراءات اقتصاديّة وماليّة وسياسيّة وقانونيّة، يصعب معالجتها لإعادة فتح المحلّات المغلقة بسبب تداخلها في المدينِ: القصير، والمتوسّط.

الشّروط ....

أ- أن تقوم المرجعيّة بالفصل بين التّهديدات وعوامل الطّرد الإسرائيليّة للحركة التّجاريّة في بيت المقدس وعوامل الضّعف الطّاردة الّتي يرتبط معظمها بعدم قدرة الجانب المقدسيّ على معالجتها خلال العقود الماضية، وذلك من أجل:

ب- البدء بمعالجة نقاط الضّعف، والّتي تتمثّل في تدريب التّجّار على استخدام أساليب التّسويق الحديثة الّتي تتطلّب من التّجّار امتلاك المهارات المطلوبة لجذب الزبائن إلى أسواق البلدة القديمة خصوصاً الّذين يفضّلون التّسوّق من الأسواق الإسرائيليّة.

ج- تبنيّ ثقافة المنافسة في الحركة التّجاريّة، والّتي ترتكز على عديد من الرّكائز منها:

التّعامل مع الزّبائن كافّة وفقاً لخياراتهم وتفضيلاتهم من حيث السّعر والجودة والماركات التّجاريّة والسّلع الأصليّة أو السّلع المقلّدة. ويتطلّب ذلك توظيف مؤسّسات إعلاميّة وتسويقيّة تعمل على توعية البائع والمشتري (المواطن المقدسيّ بشكل خاصّ والمواطن الفلسطينيّ) من أجل التّسوّق من أسواق القدس الشّرقيّة خصوصاً في البلدة القديمة... ويعتمد ذلك على مدى القدرة على صياغة الوعي والإدراك بمدى أهمّيّة التّسوّق من الأسواق المقدسيّة، وذلك من خلال ما يأتي:

- إقامة شراكة بين محلّات تجاريّة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة مع محلّات مماثلة لها في مدن بيت لحم ورام الله وغيرها لبيع سلع ذات جودة عالية أو ماركات عالميّة لشرائح كبيرة من الزّبائن، بحيث يذهب المحّل للزّبون والوصول إلى مكان إقامته، ويمكن أنّ تعتمد أيضاً على التّسويق الإلكترونيّ والتّجارة الإلكترونيّة... وذلك من أجل تحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بالزّبون المقدسيّ والفلسطينيّ بشكل عام للتّسوّق من الأسواق المقدسيّة والفلسطينيّة الّتي ستقدّم العروض والسّلع والماركات التّي يفضّلها المواطن الفلسطينيّ والمقدسيّ بدلاً من التّسوّق من المولات الإسرائيليّة، فهناك بعض المتسوّقين الذين يكون عندهم الرّغبة والقدرة على شراء السّلع المتميزة الحديثة. من جهة أخرى فإنّ ترتيب مثل هذه الشّراكات يمكن أنّ تساهم في الحدّ من العوائق الماليّة والاقتصاديّة التي تقف وراء إغلاق المحّلات أو تهديدها بالإغلاق.
- تعزيز القدرة التّنافسيّة لمنتجات الصّناعات الحرفيّة لمنافسة المنتجات المستوردة ذات التّصميم المحلّيّ؛ لإنتاج منتجات جديدة تعتمد على الابتكار والإبداع، وتحمل رمزيّة (القدس) بالنّسبة للمسيحيين والمسلمين.

- التّغلّب على التّأثير السّلبيّ لإغلاق غرفة التّجارة والصّناعة والزّراعة في القدس منذ العام 1002، والتّي تركت أعضاءها دون أيّة هيئة تنظيميّة لرعاية مصالحهم المشتركة، وتزويدهم بالمعلومات والتّوصيات وشهادات المنشأ، وغيرها من الخدمات. مع العلم بأنّ السّنوات الأخيرة شهد تتطوّراً في عملها، وبدأت باتّخاذ خطوات عمليّة لدعم القطاع التّجاريّ في القدس.

التّحدّيات	الشّروط ....
4- غياب المرجعيّة الوطنيّة القادرة على توجيه تجّار التّجزئة والجملة، وتصليح المركبات في مواجهة العوائق الّتي تحدّ من التّوسّع أو إعادة هيكلة أعمالهم بسبب ضعف القدرة على حشد التّمويل اللاّزم لذلك وتوفيره.	تعزيز دور الغرفة التّجاريّة وجهات أخرى معنيّة بتطوير الحركة التّجاريّة في أسواق القدس الشّرقيّة من خلال تشكيل لجان قطاعيّة؛ لإعداد السّياسات والإجراءات الّتي من شأنها تعزيز الميزة التّنافسيّة لمركز المدينة (البلدة القديمة).
5- إحياء الحياة التّجاريّة في الاسواق والطرق والعقبات شبه المغلقة ضمن رؤية فلسطينيّة للمدينة.	تصميم خطط استطلاعيّة بالشّراكة مع جميع المعنيّين (التّجّار، والغرفة التّجاريّة، والمتخصّصين، والمهندسين المعماريين، والقطاع الحكوميّ) لإعادة تشغيل المحلّات في هذه المواقع.

الأهداف المتوقّع تحقيقها لإعادة فتح المحلّات المغلقة، وتعزيز نشاط المحلّات المهدّدة بالإغلاق

يعتمد نجاح تطوير تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس على مدى تحقيق مؤشّرات النّجاح الآتية الّتي يمكن قياسها في الأجل القصير (2-3 سنوات) على النّحو الآتي:

1- زيادة معدل الدّوران للمحلّات المغلقة.

2- التّطوّر في نمو إيرادات المحلّات العاملة في مجال تجارة التّجزئة.

3- النّموّ في عدد العاملين في المحلّات العاملة في مجال تجارة التّجزئة.

4- التّطوّر في عدد المحلّات الّتي تعمل في مجالات بيع الموادّ الغذائيّة، والملابس، والتّحف السّياحيّة، والمطاعم، وغيرها.

5- زيادة عدد المعارض الّتي يمكن عقدها في الأعياد، وافتتاح العام الدّراسيّ، وشهر رمضان.

6- إعداد الخرّيجين الخرّيجات، والمتدرّبين والمتدرّبات في مجالات إدارة الأعمال والتّسويق والتّمويل والقانون من أبناء أصحاب المحلّات التّجاريّة؛ لتعزيز الجانب الإيجابيّ للأعمال والشّركات العائليّة.

7- توفير مشاريع توفّر خدمات متطوّرة للمستهلك المحلّيّ والوطنيّ والدّوليّ.

آليّات تحقيق الأهداف

1. عقد ورشات العمل والدّورات التّدريبيّة التي تعقد في مجال التّسويق؛ لتنشيط عمل المشاريع الصّغيرة والعائليّة ومشاريع التّوظيف الذّاتيّ. وقد بينّت المقابلات الميدانيّة مدى افتقار تجّار التّجزئة لمهارات التّسويق التّقليديّة علاوة على المهارات الحديثة في مجال التّسويق الإلكترونيّ.

2. توفير الخدمات القانونيّة الّتي يضطلع بها محامون متخصّصون في القوانين التّجاريّة الإسرائيليّة لإعادة فتح المحلّات التّجاريّة الّتي أغلقت بقرارات إسرائيليّة جائرة.

3. عقد ورشات العمل والدّورات التّدريبيّة الّتي تعقد في مجال الإدارة الماليّة والمحاسبة والضّرائب، والّتي أصبحت ضروريّة،لتعزيز عمل المحلّات التّجاريّة.

4. إعادة النّظر في المناهج الدّراسيّة الّتي تطرحها جامعة القدس في برامجها الّتي تطرح في حرم الجامعة داخل الجدار خصوصاً في مجالات الإدارة والمحاسبة والضّرائب والتّمويل والتّسويق والقانون واللغات؛ لإعداد الخرّيجين في هذه المجالات للتّعامل مع بيئة الأعمال والاقتصاد والمحاسبة والضّرائب والقوانين الإسرائيليّة الّتي تحكم بيئة الأعمال والتّجارة المقدسيّة.

5. زيادة عدد المشاريع النّاشئة الّتي يمكن أنّ يحتضنها السّوق المقدسيّ -خصوصاً في البلدة القديمة- كأداة لإعادة فتح المحلّات المغلقة، وتعزيز دور المحلّات المهددة بالإغلاق.

6. الاجماع على رؤية فلسطينيّة للمدينة، والأولويّات الّتي يجب العمل عليها وفق هذه الرّؤية، حيث يتمّ عمل خطط عملية بمشاركة أصحاب المحلّات لإعادة فتحها.

أولويّات التّدخّل في المدى القصير؛ لإعادة فتح المحلّات المغلقة، ودعم المحلّات المهدّدة بالإغلاق

يتناول هذا الجزء من الدّراسة تحديد أولويّات التّدخّل الّتي تستهدف مباشرة البدء في إعادة فتح المحلّات المغلقة حيث يرتفع معدل الدّوران للمحلّات المغلقة وإعادة فتحها بأنشطة وترتيبات جديدة، لكنّ هذا لا يتأتّى بدون التّوافق على رؤية للمدينة وفي هذا الخصوص نجد أنّ الرّؤية الفلسطينيّة يجب أنّ تقوم على ما يأتي:

1. **القدس العاصمة هي مركز العمل السّياسيّ والوطنيّ الفلسطينيّ، هذا بالتّزامن مع كونها مركزاً سياحيّاً وثقافيّاً وتجاريّاً وخدماتياً.**
2. **من الناحية السّياحيّة: هي مركز للسِّياحة الدّينيّة، المسيحية والإسلاميّة(داخلياً وخارجياً).**
3. **من النّاحية الثّقافيّة هي العاصمة الدّائمة للثّقافة الفلسطينيّة والعربيّة والإسلاميّة. وهذا يتضمّن تطوير مناحي الحياة الثّقافيّة فيه، و إبراز مكانتها التّعليميّة والدّينيّة والتّراثيّة؛ لتكون جاذبة للفلسطينيين والعرب وغيرهم.**
4. **من النّاحية التّجاريّة هي مركز تجاريّ وخدماتيّ لسكّانها وزوّارها من السّيّاح والحجّاج.**

إنّ من الضّروريّ أن يرتبط بهذه الرّؤية اتّفاقاً حول الاستراتيجيّات للعمل بموجبها، بحيث يتمّ الانتقال من حالة عدم الفعاليّة والعمل غير المنظم وغير الجماعيّ إلى حالة من العقلانيّة بعيداً عن الفرديّة والتّشكيك والتّخوين. وعلى ضوء ذلك، يمكن تحديد الأولويّات الآتية:

أوّلاً: إجراءات سريعة وطارئة، تركز على توفير البيئه الدّاعمة أو معدّات للعمل أو تقديم مساعدات ماليّة طارئة للمحلاّت التّجاريّة المغلقة والمهدّدة بالإغلاق ل أسباب ماليّة، والّتي تتعلّق بعدم القدرة على دفع ضرائب الأرنونا والضّرائب الأخرى، وفواتير الخدمات العامّة مثل الكهرباء والمياه. ويتطلّب تنفيذ ذلك بشفافية، وتدخلّ جهات لها صلاحيّات وتمتلك مهارات وقدرات إداريّة وماليّة تؤهّلها للقيام بذلك بعد التّأكّد من المعلومات والبيانات الّتي تجمع حول المحلاّت المغلقة و/أو المهدّدة بالإغلاق ل أسباب ماليّة. ويمكن للغرفة التّجاريّة ومحافظة القدس ووزارة شؤون القدس القيام بهذه المهمّة الّتي تنطلق من تجنيد الأموال والانتهاء بتوزيعها على المحلاّت الّتي تستحقّها ضمن آليّات وشروط لتحقيق الأهداف المتوقّعة، ومنها إعادةفتح المحلاّت التّجاريّة بطريقة صحيحة وبكفاية وفعاليّة، على أنّ يرافق ذلك توفير برامج تدريبيّة في النواحي الماليّة والإداريّة، حيث ويمكن الإفادة من قصص نجاح تتمتّع بها العديد من المحلاّت في القدس الشّرقيّة وخصوصاً في البلدة القديمة منها.

ثانياً: في إطار رؤية فلسطينيّة يتمّ إعادة تأهيل المحلاّت المغلقة وتنظمها وتنشيط

المحّلات المهددة بالإغلاق وتعزيزها لحماية ملكيّة المحلّات، والعمل على زيادة جاذبيّة المحلّات للمتسوّقين المقدسيين والفلسطينيين خصوصا من المدن المحيطة بالقدس. ويترتّب على ذلك تعزيز دور تجارة التّجزئة في زيادة الدّخل لأصحاب المحلّات التّجاريّة، وزيادة معدّلات التّوظيف، ورفع مستوى المعيشة. ولا تختلف أسواق البلدة القديمة في القدس في تصميمها وأدائها وتخصّصها في النّشاط التّجاريّ عن تلك الاسواق في المدن التّاريخيّة العربيّة والاسلاميّة في المغرب وتونس وتركيا. وقد تم تّنفيذ برامج تأهيل المحّلات التّجاريّة والفنادق لرفع جاذبيّة مدينة القدس للسّياحة، علاوة على المتسوّقين المقدسيين والفلسطينين بشكل عام.

ويتطلّب إعادة تأهيل المحلّات التّجاريّة من حيث إعادة النّظر في الانشطة التّجاريّة للمحلّات عموديّاً وأفقيّاً، بحيث يتّم تأهيل المحلّات وإعادة تشغيلها ضمن رؤية عامّة للمدينة، بحيث يتّم عمل ترتيبات لكلّ سوق، أو طريق، أو عقبة الخ. وبناءً على ذلك تعمل في نشاط تجاريّ مكمل للآخر، هذا يتطلّب كذلك ترتيب النّواحي القانونيّة والاجتماعيّة بين المالكين للمحلّات؛ للقيام بأنشطة تجاريّة، وإقامة المقاهي والمطاعم الحديثة الّتي تستجيب لرغبات الزّبائن المقدسيين والزّوار من الوطن والسّيّاح بدلا من ذهاب المقدسيين إلى بيت لحم ورام الله للتّنزّه والتّسّوق، وخروج السّائح سريعاً من القدس.

ويرتبط بإعادة تأهيل المحلّات إعادة النّظر في أنشطتها التّجاريّة ضمن ما يأتي:

1- تأهيل المحلّات وترميمها ليتناسب مع طبيعة العمل المستقبليّ للمحلّ التّجاريّ وشكله.

2- دعم الأنشطة الثّقافيّة من خلال دعم النّوادي الثّقافيّة والمراكز والمدرجّات لإقامة الانشطة كما هو الحال في دار الأيتام الإسلاميّة؛ لاستقطاب الجمهور من القدس وخارجها (غرابلة، 2018). ويمكن أنّ تقود هذه الإجراءات الى زيادة عدد الزّائرين للبلدة القديمة وزيارة الأماكن المقدسة والمراكز الثّقافيّة، والقيام بشراء سلع وخدمات متميّزة لا تتوافر إلّا في البلدة القديمة. كالمدن الكبّرى كان ومازال مركز المدينة أو وسطها يعجّ بالنّاس، حيث النّشاط الاقتصاديّ والثّقافيّ، وهذا ما يجب أنّ ينطبق على البلدة القديمة من القدس.

3- كما يرتبط بذلك إعداد البرامج التّدريبيّة؛ لاستقطاب النّساء لحضور دورات متخصّصة لتمكينهمن من الاندماج في سوق العمل، حيث أنّ نسبة مشاركة المرأة المقدسيّة في سوق العمل ما زالت متدنيّة، والّتي لا تزيد عن 9 % .

ويمكن طرح دورات متخصّصة في الكومبيوتر وتكنولوجيا الأعمال وإنشاء الأعمال والاقتصاد المنزليّ، ودورات متخصّصة في الحصول على وظائف من البيت (Online jobs from home).

ثالثاً: اعداد البرامج التّسويقيّة والتّرويجيّة للنّهوض بتجارة التّجزئة الّتي تخدم الزّبون المحلّيّ والسّيّاح الأجانب؛ وتستهدف البرامج التّسويقيّة تأهيل أصحاب المحّلات التّجاريّة وأبنائهم للمحافظة عليها، وتمويل عمل هذه المحلّات بعد رفع قدراتهم ومهاراتهم التّسويقيّة والماليّة والإداريّة اللآزمة لتلبية رضا الزّبائن المحلّيين

والسياح. ويتطلّب ذلك إعداد مسح لدراسة خيارات وتفضيلات المتسوّقين المقدسيين والفلسطينيين بشكل عام من المولات والمحلّات التّجاريّة الإسرائيليّة؛ لتحديد قوى الطّرد من الأسواق الفلسطينيّة والمقدسيّة، وقوى الجذب في الأسواق الإسرائيليّة. ويمكن أنّ يوفّر هذا المسح تغذية لآحقة للجهات المعنيّة بتطوير الأسواق المقدسيّة والفلسطينيّة الّتي تستجيب لخيارات المتسوّقين وتفضيلاتهم وتعيدهم للتّسوّق من أسواق القدس -خصوصا من البلدة القديمة- كما كان عليه الحال قبل سنة 2000 (مقابلات مع تجّار البلدة القديمة، 2019).

رابعاً: تطوير البرامج الدّراسيّة في تخصّصات الأعمال والاقتصاد والتّسويق والقانون؛ لإعداد خرّيجين مؤهّلين لسوق العمل المقدسيّ، ولديهم المهارات والقدرات للتّعامل مع بيئة الأعمال والاقتصاد الإسرائيليّة في القدس، وقادرون على التّعامل مع المحاكم ودوائر الضّريبة حيث يمكن الإفادة من ذلك في تطوير تلك البرامج المطروحة في جامعة القدس داخل الجدار؛ لبناء المهارات والقدرات والإمكانات العلميّة والعمليّة للخرّيجين من فلسطينيي 1948 من الجامعات الإسرائيليّة الذين يقومون بتقديم الخدمات الإداريّة والتّسويقيّة والماليّة والمحاسبيّة لمؤسّسات الأعمال الفلسطينيّة وراء الخطّ الأخضر وفقاً للمعايير والأنظمة والقوانين الإسرائيليّة الّتي تحكم عمل تلك المؤسسات. يقع تنفيذ هذه البرامج ضمن المّهمات المطلوبة من جامعة القدس والغرفة التّجاريّة والعنقود السّياحيّ و غيرها .و يمكن أن يكون نموذجَ الدّراسات الثّنائيّة في جامعة القدس نموذجا واعدا لتشجيع أبناء أصحاب المحلّات لالتحاق بالبرامج المطروحة مثل إدارة الأعمال والكمبيوتر وغيرها. وبناءً على المسوحات الّتي أجريت

حول المؤهلاّت والمهارات التي يتوقّع من تجّار التّجزئة امتلاكها لإدارة محلاّتهم، مثل التّسويق الإلكترونيّ والتّجارة الإلكترونّية، ومهارات الإدارة الماليّة والمحاسبة والقانون، وهذه المهارات تُعَدُّ ضرورة للعمل في بيئة الأعمال والاقتصاد الإسرائيليّة ذات القدرة التّنافسيّة العالية.

خامسًا: تطوير نظام لمساعدة المتسوّقين من المدينة القديمة في حمل أكياس الّتسوّق الثّقيلة على طول الطّريق من السّوق إلى محطّات الحافلات في منطقة باب العمود و مواقف السّيّارات، يماثل نظام خدمة المطاعم الّتي تقوم بتوصيل الخدمات للبيوت من خلال استخدام الدراجات النّاريّة و الهوائيّة، و هذا سيساعد المتسوّقين على شراء كلّ ما يحتاجونه، خصوصاً عندما تتوفّر العروض والحوافز لجذب الزّبون من القدس وخارجها من المدن الفلسطينيّة.

سادسًا: وبناء على ما سبق، فإنّ تشجيع السّياحة الدّاخليّة وترتيبها من المدن الفلسطينيّة لزيارة القدس والتّسّوق منها خصوصا أيّام العطل، وأيّام نهاية الأسبوع والمناسبات الدّينيّة وشهر رمضان... و هذا يرتبط أيضا بمدى القدرة على تنفيذ البند السّابق و توفير الحوافز و العروض التّسويقيّة الّتي تتقدّم بها المحلاّت التّجاريّة خصوصا في مجالات بيع الملابس، والادوات المنزلّية، والكهربائية، والموادّ الغذائيّة ، والمنتجات الحرفيّة والسّياحيّة.

سابعًا: إعطاء أهمِّيّةً خاصّة للاستثمار في قطاع السّياحة الفلسطينيّة كونه يشكل محّرك التّنمية الأساس في القدس وتطوّره سيكون له أثر إيجابّي في تطوّر عجلة الاقتصاد المقدسيّ والفلسطينيّ.

تقييم عام لظاهرة المحلّات التّجاريّة المغلقة في البلدة القديمة من مدينة الخليل

دروس وعبر من تجربة اعادة اعمار البلدة القديمة في الخليل

تُعّد ظاهرة المحلّات التّجاريّة المغلقة في البلدة القديمة في مدينة الخليل مماثلة إلى حدّ بعيد لتلك المحّلات في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة ، ويزيد عدد هذه المحّلات المغلقة في البلدة القديمة في مدينة الخليل عن 400 محلّ تجاريٍّ , والّتي تشكل أكثر من 20 % من مجموع المحلّات التّجاريّة في البلدة القديمة (حمدان والجعبري، 2018) حيث تقترب هذه النّسبة من تلك النّسبة المتعلّقة بالبلدة القديمة من القدس الشّرقيّة ، وذلك بالرّغم من :

1- الاستثمارات الكثيفة الّتي خصّصت لإعادة تاهيل المحلّات التّجاريّة الّتي أصبحت لائقة وجاذبة لممارسة الأنشطة الّتجاريّة.

2- الاستثمارات في خدمات البنية التّحتيّة للمياه والكهرباء والطّرق الّتي تُعَدَّ أفضل بكثير من تلك المتوفّرة خارج البلدة القديمة.

3- تأهيل البيوت الّتي توفّر السّكن والملاذ الآمن للرّاغبين في السّكن في البلدة القديمة من مدينة الخليل دون مقابل.

وبالرّغم من تلك الاستثمارات في البلدة القديمة، والحوافز المالّية الّتي تقدم للمتسوّقين، إلّا أنّ حالة الركود في أسواق البلدة القديمة، وإعادة فتح المحلّات المغلقة ما زالت ظاهرة مقلقة. وبناء على التّقويم الّذي أجري مع بعض الجهات المعنيّة (حمدان والجعبري، 2018) فإنّ هناك عديداً من الشّروط الكافية، والتّي لم تتوفّر لإنعاش أسواق البلدة القديمة كما هو الحال في المدن التّاريخيّة الّتي تمّ تأهيلها، ويمكن أن يكون ذلك للأسباب الآتية:

1- إنّ البلدة تخلو من العديد من المؤسّسات العامّة الّتي تقدّم الخدمات للجمهور، مثل المؤسّسات المتعلّقة بالصّحّة والتّعليم والماليّة والضّرائب وغيرها، وفي حالة وجود بعضها فإنّ حركة الجمهور يمكن أن تزداد.

2- جاء إنشاء المراكز التّجاريّة خارج البلدة القديمة والمرافق الأخرى، مثل المطاعم وأماكن التّرفيه الأخرى في شمال مدينة الخليل وغربها على حساب البلدة القديمة، والّتي انتقل إليها العديد عديد من أصحابها للعمل والسّكن خارج البلدة القديمة؛ لتلبية رغبات المتسوّقين من مدينة الخليل وخارجها في المحافظة والمدن الفلسطينيّة والدّاخل الفلسطينيّ.

3- إعادة تأهيل المحلّات للعمل في مجالات العمل السابقه: لم يتم تحديث النّشاط التّجاري ليتناسب مع الحاجات المستجدّة للمستهلك.

بالرّغم من الجهود الّتي بذلتها المرجعيّة المكوّنة من محافظة الخليل، وبلديتها ، وغرفة تجارتها وصناعتها ووزارة الإقتصاد ودائرة الإعمار وغيرها، فإنّ عدداً محدوداً من الإجراءات الّتي تمّ تنفيذها تتركّز في جذب المتسّوقين إلى البلدة القديمة من خلال إنشاء المؤسّسة الاستهلاكيّة لخدمة المواطنين من داخل الخليل وخارجها ، وغيرها من وسائل الدّعم.

ولكن يبدو أنّ إعادة الإعمار للبلدة القديمة في الخليل لم تأخذ بعين الاعتبار كيف تستجيب لتلبية تفضيلات المواطنين وخياراتهم من جميع شرائح الدّخل الّتي تبحث عن سلع وخدمات راقية ومتمايزة وفاخرة. كما أنّ إجراءات الدّعم لسكّان البلدة القديمة وللتّجّار عبر تغطية فواتير الكهرباء والمياه أو جزء منها، وتوفير السّكن في البلدة القديمة للعائلات الفلسطينيّة من المدينة والمحافظة غير كافٍ للوقوف أمام تفريغ البلدة القديمة من المدينة التّاريخيّة الّتي يهدّدها الاستيطان . كما أنّ إقامة المعارض التّجاريّة غير كافٍ للانطلاق بالحركة التّجاريّة بدلا من حصر عمل بعض المحلّات في أزمنة محدّدة بعد ظهر أيّام رمضان وأيام الجمع والمناسبات.

لذلك، فإنّ الظّروف الأمنّية وإجراءات الاحتلال الإسرائيليّ الّتي تشوّش الحركة التّجاريّة في البلدة القديمة، يجب أن تدفع جميع الأطراف في البلدة القديمة والجهات الداعمة لإيجاد الحلول لتمكين سكّان البلدة القديمة بشكل خاص وسكّان مدينة الخليل من مواجهة الاستيطان الّذي يستهدف تهويد المدينة وتشويهها، وما زال العديد ينشر الاشاعات حول الجدوى الاقتصاديّة من عمليّة الإعمار وتأهيل

المحلات والمنازل في البلدة القديمة في ظلّ الوضع الأمنّي، والتّي تساهم مع الطّرف الإسرائيليّ على تفريغ البلدة القديمة (التّميميّ والنّتشه وعمرو، 2018).

بالإضافة إلى ما سبق، فإنّ الحركة السّياحيّة تجاه البلدة القديمة ما زالت ضعيفة، ويسلك السّيّاح مسارات سياحيّة متعدّدة ،خصوصا من الجهة الّتي يسيطر عليها الجانب الإسرائيلي وهو الأمر الّذي أعاق التّوسّع في تطوير المرافق السّياحيّة الأخرى مثل الفنادق والمطاعم ومواقف الحافلات وغيرها.

ويمكن الاعتماد على تجربة البلدة القديمة في مدينة الخليل كأساس عند بحث تنشيط الحركة التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس. وبالرّغم من الاستثمارات الّتي خصصت لإعادة إعمار البلدة القديمة فإنّ عمليّة الإعمار ما زالت لم تحقّق أهدافها من حيث تقليل المحلاّت المغلقة أو زيادة عدد المتسوّقين في البلدة القديمة بدلا من الاستمرار في التّسوّق من المراكز التّجاريّة الكبيرة في شمال المدينة وغربها الّتي تعرض سلعا متنوّعة بأسعار مقبولة. وما زال البحث جارٍ حول أيجاد السّبل الكفيلة؛ لإعادة تشغيل المحّلات المغلقة من جهة، وتشجيع السّكن في بيوت البلدة القديمة بعد أن تمّ تأهيلها وتجهيزها للّسكن بالمجان.

تثير حالة المحلاّت المغلقة جزئيّاً أو كلّيّاً في البلدة القديمة من الخليل عديداً من التساؤلات الّتي يمكن مناقشتها حول كيفيّة النّهوض بالأداء الاقتصاديّ والتّجاريّ في مراكز المدن التّاريخيّة (المدن القديمة). وتّعدّ إجراءات الإحتلال الإسرائيليّ في كلّ من القدس الشرقية والخليل من التّهديدات لبيئة الأعمال في البلدة القديمة في كل من

المدينتين، بالإضافة إلى قوى الطّرد الّتي تدفع بالمشترين للشّراء من خارج أسواق البلدة القديمة، وإلى دفع التّجّار لإغلاق محلّاتهم، والتّوجّه نحو خيارات جديدة منها الانتقال للعمل خارج البلدة القديمة، أو الانتقال للعمل خارج الجدار ، أو إغلاق المحلّ نهائيّاً دون القيام بعمل بديل لأسباب اجتماعيّة وقانونيّة وغيرها. وتمثّل قوى الطّرد ، نقاط ضعف كان وما زال على الجانب الفسطينيّ معالجتها ، وإيجاد الحلول الّتي تستجيب لخيارات جميع شرائح المستهلكين وتفضيلاتهم من جهة، وتمكين أصحاب المحلّات التّجاريّة في العمل وفق ظروف تنافسيّة تمكّنهم من تغطية التّكاليف المتغيّرة والاستمرار في العمل.

الرّؤية الإسرائيليّة للقدس

تعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيليّ في بلديّة القدس الغربيّة على تسويقها للقدس المحتلّة على أنّها عاصمة السّياحة والتّكنولوجيا المتقدّمة. وقد تّم بناء هذه الرّؤية خلال العقدين الماضيين بعدما قامت بلدية القدس المحتلّة بالاستعانة بالخبير الامريكيّ في جامعة هارفرد مايكل بورتر الّذي عقد عدّة لقاءات مع رئيس بلديّة القدس المحتلّه (نير بركات Nir Barkat)) وقدّم تصّورا يرتكز على تعزيز القدرة التّنافسيّة للقدس

Porter, 2015, Barkat, 2013& Creative Class Group, 2015, p. 1-24)).

تهدف خطّة بورتر إلى زيادة الدّخل وزيادة نسبة المشاركة للعائلات اليهوديّة في القدس في سوق العمل؛ لتصبح قريبة من المستوى السّائد في التّجمّعات الإسرائيليّة الأخرى.لكن تحقيق تلك الأهداف وغيرها يستلزم تطوير بيئة أعمال واقتصاد من خلال التّركيز على جودة التّعليم العالي ، وتعزيز العلاقة مع البحث العلميّ والتّكنولوجيا

المتقدّمة حتّى يمكن تزويد سوق العمل في القدس الغربيّة بخرّيجين وفنّيين يمتلكون مهارات تكنولوجيّة وأكاديميّة متقدّمة لتلبية حاجة الطّلب المحلّيّ والعالميّ من المنتجات والخدمات الّتي يعتمد إنتاجها على التّكنولوجيا المتقدّمة .

لقد كان تطوير الميزة التّنافسيّة للقدس من أهمّ معالم خطّة بورتر لبناء القدرة التّنافسيّة للقدس بشطريها: القدس الغربيّة والقدس الشّرقيّة المحتلّة، وهذا لا يعني أنّ الجانب المقدّسي سيستفيد من ذلك ، بل إنّ ادخال القدس الشّرقيّة قد جاء وفقا للمصالح الإسرائيليّة الّتي تعتمد على تسويق المكان والزّمان دون أن يستفيد أو ينعكس ذلك على السّكّان المقدسيين في القدس الشّرقيّة، فلا تأخذ سلطات الاحتلال الإسرائيليّ تجاه القدس عَدَّ المقدسيين مواطنين من الدّرجة الأولى لهم حقوقهم، وتأخذ بعين الاعتبار الهويّة الثّقافيّة والدّينيّة، حيث أنّ الهيمنة الإسرائيليّة –من مضمون ايديولوجيّ– تَعَدَّ من أهمّ مرتكزات خطّة بورتر. وإذا كان العديد من دول العالم تَعُدَّ القدس الشّرقيّة منطقة محتلّة فيجب أن يتبع هذا الموقف السّياسّي إجراءات وآليّات للتّأكيد وعن هذا الموقف والدّفاع عنه.

يتكوّن عنقود القدس الاقتصاديّ –حسب خطّة بورتر– من القطاعات الآتية: الخدمات الصّحّيّة، والتّعليم العالي، والبحث العلميّ، والتّكنولوجيا المتقدّمة، والسّياحة اليهوديّة والعالميّة، والرّياضة، وعقد الماراثونات العالميّة، وتكنولوجيا المعلومات، وإنتاج المستحضرات الصّيدلانيّة، والخدمات، والإدارة العامة ضمن بيئة أعمال متطّورة تنسجم مع متطلّبات العمل في السّوق المحلّيّ والدّولّي (Porter, 2015).

لقد كان تطوير البنى التّحتيّة والتّعليم وفقا لاستراتيجيّة بورتر منسجما مع التّوجهات الإسرائيليّة لإعداد الاقتصاد الإسرائيليّ لعام 2020 وفقا للخطّة الشّاملة

لدولـة الإحتـلال الّتـي صـدرت فـي سـنوات الألفـين (Creative Class Group, 2015, 1-24). أمّـا الأهـداف المحـدّدة لخطّـة القـدس التّنافسـيّة الّتـي تسـعى سـلطات الاحتـلال الإسـرائيلي لتنفيذهـا فهـي:

1- زيـادة الدّخـل الفرديّ والأسريّ فـي القـدس الغربيّـة والذّي يقـلّ بنسـبة 40 % عـن المعـدّل فـي البلـدات والمـدن الإسـرائيليّة.

2- زيـادة نسـبة القـوى العاملـة إلـى أكثـر مـن 15 % لتكـون منسـجمة مـع نسـبة عـدد سـكّان القـدس الغربيّـة مـع عـدد سـكّان دولـة الإحتـلال مـن اليهـود وزيـادة نسـبة المشـاركة فـي سـوق العمـل، الأمـر الّـذي يـؤدّي إلـى انخفـاض نسـبة البطالـة مـن خـلال زيـادة الاعتمـاد علـى الابتـكار لتطويـر نوعيّـة عوامـل الإنتـاج، والارتقـاء بنوعيّـة التّعليـم والخدمـات الصّحّيّـة والخدمـات العامّـة مثـل الميـاه والكهربـاء والاتّصـالات .

3- تمّ تحليـل بيئـة الأعمـال فـي القـدس الغربيّـة بتطبيـق ماسـة بورتـر الّتـي تتكوّن مـن عناصـر الإنتـاج، والطّلـب علـى السّـلع والخدمات، ودعـم الصّناعات الدّاعمة والمكمّلة لعمليّـات الانتـاج، والفـرص ودور الحكومـة فـي التّأثيـر علـى بيئـة الأعمـال والاقتصـاد. وتعانـي بيئـة الأعمـال فـي القـدس الغربيّـة مـن عـدم توفّـر أصحـاب المهـارات المتدنّيـة والمتوسّـطة الّتـي يسـتلزم توظيفهـا فـي سـوق العمـل.

4- زيـادة نسـبة المنشـورات البحثيّـة وطلبـة الدّراسـات العليـا لتزيـد نسـبتها عـن 15 % مـن مجمـل العـدد الكلّـيّ فـي دولـة الإحتـلال.

بُنِيَتْ إستراتيجيّة بورتر لتطوير القدرة الّتنافسيّة للقدس على النّحو الآتي:

- عدّت السّياحة من أهمّ القطاعات الّتي يعتمد عليها اقتصاد القدس، حيث يتّم تسويق القدس الشّرقيّة المحتلّة ضمن برامج الجذب السّياحيّ، والّتي تمّ تقسيمها إلى قسمين: السّياحة اليهوديّة الموجّهة لجذب يهود العالم لزيارة دولة الإحتلال، والسّياحة العالميّة الموجّهة لزيارة الأماكن المقدّسة المسيحيّة والإسلاميّة، وقد تمّ تطوير المتطلّبات اللآزمة لمواجهة الطّلب السّياحّي من خلال بناء الفنادق، واستخدام وسائل نقل مريحة ومتطوّرة وغيرها من مكوّنات العنقود السّياحيّ.

- بناء علاقات مع مراكز الأبحاث والجامعات الّتي يعتمد استخدامها على الرّيادة والابتكار الّتي تعنى بالتّكنولوجيا المتقدّمة والتّعليم العالي في الجامعات والكّليّات التّقنيّة، حيث جاء ترتيب الجامعة العبريّة في القدس ضمن الجامعات المائة الأولى ضمن ترتيب شانغهاي .

- التّركيز على الخدمات الصّحّيّة والعلاجيّة. ويُعَدُّ مستشفى هداسا مركزا عالمّيا للعلاج، فهو مؤهّل لاستقبال أكثر من 1500 مريض، حيث يعتمد هذا المستشفى في عمله على كلّيّة الطّبّ في الجامعة العبريّة في إجراء الأبحاث، وتوظيف الابتكارات في العلوم الطّبّيّة والصيدلانية.

تلخيص وتقويم عام لمشكلة المحلّات التّجاريّة المغلقة والمحلاّت المهددة بالاغلاق في البلدة القديمة من القدس

بعد مرور أكثر من خمسة عقود على الاحتلال الإسرائيليّ للقدس الشّرقيّة، تزداد وطأة تهديدات الاقتلاع والطّرد للوجود الفلسطيني في القدس خصوصاً من البلدة القديمة المهدّدة بالتّشوية والتّهويد، حتّى لا يبقى للمقدسيين زمانٌ ولا مكان في القدس. كان العقار هو المستهدف الأوّل من الإجراءات الإسرائيلية لتفريغ المدينة من سكّانها المقدسيين.ولذلك، كان على رأس التّهديدات الاستيلاء على العقارات ، والّتي تمثّل شريان الحياة ومصدر الرّزق للعديد من الأسر المقدسيّة من جهة، والبؤر الجاذبة للمقدسيين بشكل خاصٌ وللفلسطينيين عموماً للتّسوّق، وذلك بعد زيارتهم للإماكن المقدّسة.

وعندما لا يتحقق الاستيلاء على العقار، فإنّ سلطات الاحتلال الإسرائيليّ تلجأ إلى تعطيل دوره وتجميده، إمّا بالإغلاق عبر فرض الضّرائب أو بإصدار الأوامر العسكريّة الإسرائيليّة الّتي تمنعه من مواصلة العمل. وفي أغلب الأحيان، نجد أنّ معظم المحّلات التي تغلق لا يتم إعادة تشغيلها، بل يتراكم عدد المحلاّت المغلقة ليكون معدّل الدّوران للمحلاّت يقترب من الصّفر. بالمقابل، نجد أنّ معدّل الدّوران لأنشطة التّجارة الدّاخليّة تزيد عن 30 % في القدس الغربيّه (Statistical Yearbook of Jerusalem, 2017, pp.356-358).

في المدن الاسلاميّة والعربيّة التاريخيّة في بلدان المغرب وتونس ومصر وتركيا وغيرها، كان العقار- وما زال- القاعدة الأساسيّة لديمومة التّمدّن المتوازن والعادل في حالة استغلاله وتجهيزه وترميمه بالشّكل الصّحيح لتوظيفه بطريقة اقتصاديّة مثلى لتحقيق عائد ماديّ يمكن من خلاله إقامة المشاريع السّياحيّة والتّجاريّة والسّكنيّة؛ لتكون جاذبة لكلّ الأجيال عندما يجد كّل جيل تفضيلاته وخياراته واحتياجاته من أسواق المدينة من سلع وخدمات (كوسى، 2015، ص92-118).

لقد أصبح الّتمدّن ظاهرة محلّيّة وإقليميّة وعالميّة نتيجة للتّوسّع في النّشاط التّجاريّ والتّوسّع العمرانيّ .فقد تطوّرت الأسواق في المدن الفلسطينيّة من حيث تنوّع المولات (المجمّعات التّجاريّة) والمحلاّت التّجاريّة, وتنوّع السّلع المعروضة من حيث العدد والنّوعيّة خلال العقدين الماضيين، وفق متطّلبات الأنشطة التّسويقيّة والتّجاريّة والإداريّة والماليّة والاقتصاديّة، وهذا ما لم يتم أخذه بعين الاعتبار؛ فالقدس الشّرقيّة كانت استثناءً من حيث تناقص عدد سكّانها من الأزواج الشّابة بفعل عوامل الطّرد

الّتي لم يتم مواجهتها والحدّ منها، الأمر الّذي أدى إلى تراجع الطّلب على السّلع والخدمات في أسواق القدس الشّرقيّة خصوصا أسواق البلدة القديمة منها، وتزايد عدد المحّلات المغلقة.

لقد تناولت العديد من الدّراسات ظاهرة غياب المرجعيّة الإداريّة والاقتصاديّة والسّياسيّة، والّتي يتوقّع منها القيام بالعديد من المهمّات لمتعلّقة بتنظيم النّشاط التّجاريّ للحدّ من عزلة القدس الشّرقيّة عن محيطها الفلسطينيّ من جهة، والحدّ من احتوائها في الاقتصاد الإسرائيليّ(Jerusalem Unit, 2010, 56 - 6).

كما أنّ النّدوات والمؤتمرات وورشات العمل والدّراسات الّتي أنجزت من اجل النّهوض بالاقتصاد المقدسيّ لم يكن لها نتائج ملموسة لمواجهة الإجراءات الإسرائيليّة، فمنطلقات الدّراسات والمشاريع كانت واحدة: كيف نعزّز ونثّبت الوجود الفلسطينيّ في القدس؟ وقد ترتّب على ذلك العديد من التّداعيات، منها انتقال رأس المال المقدسيّ لإقامة المشاريع والأعمال التّجاريّة خارج القدس الشّرقيّة خصوصاً من البلدة القديمة. وكان التّمويل يُعَدُّ من أهم العقبات الّتي تعيق عمل الأعمال التّجاريّة وتوسّعها ونموّها، بسبب تراكم تاثير الإجراءات الضّريبيّة وارتفاع كلفة التّرخيص وارتفاع الأجور (لقاءات مع تجّار البلدة القديمة).

وفي ظلّ عدم التّقدّم بمبادرات لمواجهة نقاط الضّعف والإفادة من الفرص، فإنّ كلفة مواجهة التّهديدات الإسرائيليّة كانت تزداد من سنة إلى أخرى، الأمر

الّذي انعكس على التّراجع المستمرّ في الأهمّيّة الاقتصاديّة للبلدة القديمة من القدس الشّرقيّة.

وعليه، فإنّ الإجراءات المطلوبة لإعادة فتح المحلاّت المغلقة وتعزيز أداء المحلاّت المهدّدة بالإغلاق، تتطلّب أن يكون لها تأثيرٌ مباشرٌ على إعادة فتح المحلاّت المغلقة، وأن تكون هذه الإجراءات مترابطة ومتسلسلة ومكملة لبعضها بعضاً لتحقيق أهداف مباشرة وغير مباشرة، ملموسة وغير ملموسة. وتتمثّل تلك الأهداف في زيادة عدد العاملين في مجال مشاريع التّوظيف الذّاتيّ، أو زيادة نسبة أرباب العمل، أو نسبة العاملين في مصالحهم على حساب نسبة المستخدمين بأجر، خصوصاً من فئة الشّباب الّذين تتراوح أعمارهم بين 19-30 سنة، وهذا يتطلّب تكثيفا للاستثمارات، واتّخاذ التّدابير اللاّزمة لمواجهة مخاطر التّمويل وعدم الاستقرار في الأسواق، وذلك بعد أن يتمّ تأهيل المحلاّت وتوفير الضّمانات للاستثمار.

ويتطلّب إعادة الحركة التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس إعداد كوادر مؤهّلة تمتلك المهارات والقدرات التي تستجيب لمتطلبات العمل في بيئة الأعمال والاقتصاد المقدسية التي تحتاج إلى متخصّصين في مجال االقانون والمحاسبة والتّمويل والضّرائب القادرة على التّعامل مع الجهات الاسرائيليّة التّي تتحكّم بالحركة التّجاريّة في القدس الشّرقيّة وتشكّل تهديدا مستمرّا للنّشاط التّجاريّ والاقتصاديّ في القدس الشّرقيّة الّذي يعاني من التّآكل والتّفكّك والعزلة.

الآفاق الممكنة لإعادة تشغيل المحلّات التّجاريّة المغلقة

بناء على المقابلات الّتي أجريت مع التّجار، والنتّائج الّتي تم الوصول إليها من النّقاشات الّتي دارت أثناء عقد المجموعات البؤريّة، وعلى خطط التّنمية والدّراسات الّتي أنجزت خلال العقدين الماضيين ، فإنَّ الميزة التّنافسيّة للقدس الشّرقيّة والبلدة القديمة منها تتمثّل في مدى القدرة على إنتاج سلع وخدمات جديدة تكون ملائمة وتلبي رغبات الزّبائن المحلّيين والسّيّاح كما كان عليه المجال قبل عقدين من الزّمن. ولم يتبقَ لعديد من الأسواق في البلدة القديمة من القدس إلّا اسمها فلم تعد متخصّصة، بل إنّ بعضها لم يعد يعمل وفقا للوظائف الّتي أنشئت لأجلها، فهناك أسواق تزيد فيها نسبة المحلّات المغلقة عن 50 %. لذلك، فإنّ إعادة تأهيل تلك

المحلات والمحافظة عليها وتكييفها لإعادة استخدامها من جديد، يمكن أن يكون الحلّ الّذي يمكن تبينة خلال الخمس سنوات القادمة. أمّا آليّات التّدخّل الّتي تمّ تقديمها فقد اقترحت لمواجهة عوامل الطّرد الّتي تواجه المحلّات التّجاريّة في البلدة القديمة، والحدّ من إغلاقها، وتطوير عملها بدل أن تصبح أماكن تاريخيّة ومهجورة. وهذا يتطلّب- كما تمّ الإشارة سابقا- إلى التّخطيط لإعادة فتحها ضمن رؤية فلسطينيّة تحدّد اشكال النّشاط التّجاريّ في كلّ سوق وطريق وعقبة وذلك بالمشاركة مع أصحاب الشّأن كافّة. وما زالت اهتمامات العديد من التّجّار ورجال الأعمال تتركّز وتنحصر في كيفيّة عودة النّشاط التّجاريّ كما كان قبل سنة 2000، عندما كان يدخل القدس الشّرقيّة من الضّفّة الغربيّة حوالي 30-40 ألف شخص يوميّا، والّذين كانوا يتسوّقون من البلدة القديمة وأسواق القدس الشّرقيّة. لكن العودة إلى ذلك الوضع أصبح غير ممكن للغاية، فلم يتمّ الاستجابة لتلبية رغبات واحتياجات الزبون، ولم تصدر أيّة مبادرة ترتكز على الابداع والابتكار والمرونة والملائمة لتأهيل المحلّات التّجاريّة،فلم يتم إعادة تكييف المحلّات وتأهيلها للقيام بأنشطة جديدة " New Functions" تلبي رغبات الزّبائن ، الذّين لم يعودوا راغبين في شراء السّلع والخدمات التي كانت تعرضها تلك الأسواق قبل أكثر من عقدين من الزّمن.

ويعدّ إعادة الاستخدام التّكيفيّ للمباني التّاريخيّة والتّراثيّة وسيلة للحفاظ عليها ضمن الإستخدامات المعاصرة، إلى جانب الخدمات الأساسيّة (المياه، والكهرباء، والصّرف الصّحّيّ والإنترنت). وهي طريقة إستراتيجيّة لاستئناف الحياة في السّياق التّاريخيّ؛ للحماية من خلال منفعة مستدامة (بيئيّة، واجتماعيّة، واقتصاديّة)

Haider and Talib, & 1718-Othman and Elasaay, 2018, 1704 6-2013, 4)) من خلال القيام بالتّأهيل والتجديد والمحافظة على المباني التّاريخيّة لإعادة استخدامها للقيام بمهمّات جديدة. ويجري الآن إعادة تأهيل وتجديد لأكثر من مبنى في البلدة القديمة (السّيفي، 2019) [3]

لقد أبدى العديد من التّجّار العاملين رغبتهم في تطوير أو تغيير أعمالهم، لكن عدم امتلاك الخبرة ومهارات التّخصّص لا زالت تعدّ من العوائق أمام الدّخول في أعمال جديدة. كما أنّ عدم وجود مرجعيّة تمتلك الصّلاحيّات والتّفويض والتّخطيط لتنمية اقتصاد القدس الشّرقيّة كان له تداعياته السلبية وهنا يأتي التّعامل مع البلدة القديمة في ظل ما هو ممكن من الآفاق الممكنة للتّزايد في عدد السّيّاح للبلاد ، حيث يمكن أن يصل إلى 10 ملايين خلال العقد القادم وفق المخطّط الاسرائيليّ، وإنْ كان القطاع السّياحيّ يواجه تحدّيات كثيرة أهمّها عدم القدرة على التّنافس مع قطاع السّياحة الإسرائيليّ، فما زالت عمليّة الاستقدام للسّيّاح من الخارج تخضع للشّروط الإسرائيليّة ويتمّ توجيه السّيّاح وفقا للرّواية الإسرائيليّة.أمّا زيارة المدينة المقدّسة من المسلمين والمسيحين من داخل البلاد فإنّها تقع في الإطار الدّينيّ والثّقافيّ بعيدة عن التّرتيب، ويعتمد الزّائر على مراجعه الشّخصيّة دون أن يكون هناك أدلّاء متخصّصون في طرح الرّواية الفلسطينيّة العربيّة والإسلاميّة .

(3) - من الجدير ذكره أنّ قسم الهندسة المعمارية في جامعة القدس يشرف حاليًا على إعادة تجديد وتأهيل مبنى بيت القنصل. كما يجري حالّيا ترميم وتأهيل مبنى. »مقهى جويلس »بمسطّح مساحته 200 متر مربع في طريق الواد لإستخدامه كمكاتب لمديريّة التّربية والتعليم الفلسطينيّة في البلدة القديمة من القدس.

يجب أن يعاد النّظر في زيارة المسلمين والمسيحين من الفلسطينين من داخل البلاد بأنْ لا تنحصر في العبادة والمكوث في البلدة القديمة لساعة واحدة، وهذا يحتاج إلى وضع برامج ثقافيّة وتوجيهيّة داعمة؛ لتعزيز الوعي بأهمّيّة القدس، بحيث يترجم ذلك في زيادة عدد السّاعات الّتي يقضيها الزّوار الفلسطينيون من المسلمين والمسيحين، بحيث تتضمّن الزّيارات الأسبوعيّة برامج تثقيفيّة وعرض أفلام وتجوال في البلدة القديمة لإنعاش المدينة اقتصاديّاً، ويمكن إعداد البرامج لتكون أيّام الجمعة والأحد أسبوعيّا، وأيّام الأعياد، وجولات المدارس. إنّ مثل هذه التّرتيبات لا تقع على مسؤوليّة المقدسيين وحدهم، بل على جميع الفلسطينين من خلال الغرف التّجاريّة، ووزارة شؤون القدس، ومحافظة القدس وغيرها بحيث تصبح بضائع القدس وخدماتها ماركة تجارية لذاتها.

وعليه، فإنّ القطاع السّياحيّ يمكن أن يشكّل رافعة للاقتصاد المقدسيّ، خصوصًا في البلدة القديمة، فهو محرّك التّنمية الرّئيس فيها، والّذي يعدّ قطاعاً واعداً؛ لإنتاج السّلع والخدمات من خلال استخدام العقارات المغلقة بعد تأهيلها وتجديدها وإعادة إستخدامها. إنّ الاعتماد على القطاع السّياحيّ لإنعاش الحياة الاقتصاديّة والتّجاريّة في البلدة القديمة من القدس، يمكن أن يعزى للأسباب الآتية:

1- تُعُّد المقدّسات الاسلاميّة والمسيحيّة من أهمّ عوامل الجذب للسّياحة الدّينيّة، ويصل عدد السّيّاح الى البلاد حاليّا حوالي 4 ملايين، وتشكّل نسبة الزّائرين الى الأراضي الفلسطينيّة حوالي 10 %، وانّ معدّل الإقامة لا يزيد عن 3 ليال: وفي ظلّ التّوقّعات الحاليّة لعدد السّيّاح بعد 10

سنوات فإنّه سيصل الى 10 ملايين (كتاب فلسطين الإحصائيّ السنّويّ، أعداد متنوعة، وفي ظلّ استمرار الأوضاع الحاليّة أو تحسّنها فإنّ أعداد السّيّاح للأراضي الفلسطينيّة بما فيها القدس الشرقية والبلدة القديمة منها سيصل إلى حوالي مليون زائر).

2- وفي ظلّ تلك التّوقعّات، فإنّ حصّة الأراضي الفلسطينيّة من السّيّاح – خصوصاً في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة- تتطلّب تطوير مكوّنات القطاع السّياحيّ في القدس الشّرقيّة وتعزيزه، حيث يتمّ تحويل المحلّات التّجاريّة للعمل في مجال السّياحة لتقديم الخدمات الآتية:

أ) إنشاء مدارس لإعداد الأدلّاء السياحيين؛ ليكونوا قادرين على التّعامل مع مكاتب السّفر من جهة وتعلّم لغات جديدة من جهة أخرى تساعد على استقدام سيّاح من دول جديدة مثل شرق آسيا ووسطها وجنوبها وروسيا الاتّحاديّة وغيرها.

ب) إنشاء المكاتب السّياحيّة الّتي تعمل على استقدام السّيّاح من الأسواق الجديدة، حيث تعمل هذه المكاتب من داخل البلدة القديمة لما لذلك من تأثير على السّياحة الدّينيّة في استقطاب السّيّاح لزيارة كنيسة القيامة والمسجد الأقصى المبارك. وعلى الرّغم من أنّ السياحة الدينيّة ما زالت من أهمّ مكونّات السّياحة، إلّا أنّ هناك مجموعات صغيرة من السّيّاح يتمّ استقدامها للسّياحة العلاجيّة، أو زيارة البحر الميّت وغيرها.

ت) وحتّى تكون المكاتب السّياحيّة قادرة على منافسة المكاتب السّياحيّة الإسرائيليّة، فإنّ ذلك يتطلّب توفير تعليم وتدريب وتاهيل متميّز للعاملين في هذه المكاتب عبر طرح برامج على مستوى الدبلوم والبكالوريس في السّياحة والفنادق؛ لتمكين هذه المكاتب من القيام بمهماتها بجودة عالية. وتعدّ عمليّة استقدام السّائح المحور المهمّ الذي يترتب عليه تقديم معظم الخدمات السّياحيّة.

ث) وفي هذا السّياق، فإن حرم جامعة القدس داخل الجدار يمكن أن يطرح تلك البرامج لإعداد كوادر مؤهّلة ومدرّبة في إدارة الفندقة والسّياحة واللغات وغيرها؛ لمواجهة النّقص المتزايد في ملء الشّواغر صعبة الإشغال في الوظائف العليا والمتوسّطة التي يعاني منها القطاع السّياحيّ، وكذلك لمواجهة الطّلب المتوقّع على الخدمات السّياحيّة في السنوات المقبلة (عبدالله، 2019، 33 - 65).

ج) بالرّغم من أنّ العديد من محلّات بيع التّحف الشّرقيّة Souvin-eers (المصنوعه فلسطينيا) قد اغلقت لإسباب تتعلّق بعدم القدرة على دفع الضّرائب ، وعدم القدرة على منافسة المحلّات الإسرائيليّة الكبيرة المتخصّصة والمصمّمة لجذب السّيّاح، فقد بات ضروريّا تحويل العديد من المحلّات المغلقة بعد تأهيلها وبتصميم جديد لإعادة استخدامها بإسلوب جديد لتسويق سلع، وخدمات جديدة متميّزة

قادرة عن منافسة محلّات بيع التّحف الإسرائيليّة من حيث جودة المنتج ، وحداثته مع رمزيّته الدّينيّة وسعره المناسب ؛ ليلبي خدمات الزّبائن من السّيّاح. ويرتبط بمحلّات بيع السّلع والتّحف الشّرقيّة مدى قدرة البائعين والبائعات على إقناع السّيّاح على الشّراء، وهذا يعتمد على مهارات الاتّصال والعرض للسلعة ولغة التّواصل مع السّيّاح .أمّا الشّروط الكافية لنجاح محلّات بيع التّحف فتعتمد على تدخّل مجلس السّياحة المقدسيّ لصياغة علاقة تنافسيّة جديدة بين سائقي الحافلات والأدلّاء السّياحيين المرافقين للسّيّاح وأصاب محلّات بيع التّحف (السّنتواري) souvineers، حيث يمكن منافسة محلّات البيع الاسرائيليّة بدلا من الاستمرار في إلقاء اللوم والفشل على الطّرف الآخر.

ح) المطاعم السّياحيّة: تصنّف مطاعم القدس الشّرقيّة بأنّها بسيطة وغير قادرة على جذب السّيّاح لوجبة الغداء، حيث انّ الفنادق تقوم بتقديم وجبتي الإفطار والعشاء. وتأتي أهمّيّة المطاعم السّياحيّة من خلال تقديم الأطعمة والوجبات التّي يزخر بها المطبخ المقدسّي الفلسطينيّ، وهذا يمكن أن يكون من أهمّ عوامل الجذب للسّيّاح ، وإن كان هناك عدد كبير مِن الشّواغر الّتي تبحث عَمَّن يشغّلها (عبدالله، 2019، 33 - 65).

الخاتمة

ارتأى فريق البحث أن تكون الخاتمة على شكل توصيات؛ لأنّ البحث إجرائي يعنى بدراسة الظّاهرة وتحليلها، ومن ثمّ طرح حلول لمعالجتها، ولأنّ موضوع البحث موضوع ذو أهمّيّة وطنيّة خاصّة، حيث يصبّ في حماية الوجود الفلسطيني في المدينة. وقد تمّ تقسيم التّوصيات إلى مستويين زمنيين: مدى قصير ومدى متوسط وإلى الجهات المعنيّة وذات العلاقة للعمل على الارتقاء بالتّجارة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة، ومن تلك الجهات القطاع العام و م.ت. ف؛ ومؤسّسات السّلطة الوطنيّة، والقطاع الخاص، والقطاع الأهليّ، والغرفة التّجاريّة الصّناعيّة العربيّة، وجامعة القدس مع التّأكيد على التّكامليّة والتراكميّة في العمل بغية الوصول للهدف العام للدّراسة، ألا وهو إعادة تشغيل المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس وفق رؤية فلسطينيّة علما بأنّ أحد المحاور الرّئيسة للرّؤيه الرسميّة الفلسطينيّة تقوم على تعزيز الاستدامة والتّنافسيّة للجانب الاقتصاديّ والتجاريّ للبلدة القديمة من القدس بشكل خاص والمدينة المقدّسة بشكل عام.

وقد تمّ التّقدّم بعدد من الآليّات المطلوبة للتّدخّل المباشر لمواجهة التّحدّيات الّتي تشكّل تهديداً للحركة التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس. وتتركّز تلك التّدخّلات في التّوجّه مباشرة بإعداد الملّفات اللاّزمة لكلّ محلّ تجاريّ مغلق أو مهدد بالإغلاق لمعالجة أسباب إغلاقه، سواء أكانت قانونيّة أم ضريبيّة أم تسويقيّة وغيرها. ويمكن أن تكون الغرفة التّجاريّة مؤهّلة للقيام بذلك، كما يمكن أن يوفّر عمل الغرفة التّجاريّة أساساً للتّخطيط للسّنوات القادمة. وبناء على نتائج المسح والمقابلات الفرديّة واللقاءات البؤريّة، فإنّه من المتوقّع ألا يتمّ إعادة فتح المحلاّت التّجاريّة بناء على عملها السّابق، فلم تعد تلك المحلاّت توفّر سلعاً وخدمات جاذبة للزّبون أو المستهلك، وهنا لا بدّ من التفّكير في الآفاق الممكنة لإعادة تشغيل المحلاّت والمباني، والبحث أيضًا في مدى توفّر الشّروط الأساسيّة والضّروريّة لتحقيق ذلك.

تركّز نتائج هذه الدّراسة على تطوير محاور رئيسة لرؤية عمليّة للعمل بموجبها في القدس كما وردت في صفحه 45 ، حيث تمّ التّركيز فيها على كون القدس هي العاصمة ومركز العمل السّياسيّ والوطنيّ الفلسطينيّ، وأنّ هذا يتزامن مع كونها مركزاً سياحيّاً وثقافيّاً وتجاريّاً/ وخدماتيّاً. من النّاحية التّجاريّة هي مركز تجاريّ وخدماتيّ لسكّانها وزوّارها من السّيّاح والحجّاج. وبما أنّ مفتاح التّنمية فيها هو السّياحة فلا بدّ من تطوير قطاعها التّجاريّ بما يخدم السّياحة الداخليّة والخارجيّة (سعادة، 2019) ويلبّي حاجات المستهلك المحلّيّ الّتي لا تقبل الثّبات كون التّغيّر والتّحديث حالة دائمة.

التوصيات على مدى قصير : 1 - 2 سنة	الجهة
1- إعداد آليّات لتنفيذ الخطّة التّنمويّة القطاعيّة للقدس، بحيث تتبنّى النّواحي الآتية فيما يتعلّق باعادة فتح المحال المغلقة:	**1-** القطاع الحكوميّ (وزارة شؤون القدس، ووحدة القدس في الرّئاسة، والمحافظة، ووزارة الاقتصاد، والغرفة التّجاريّة، ووزارة السّياحة، ووزارة الثّقافة. وفي هذا السّياق، فإنّ إعداد مرجعيّة توجيهيّة من هذه المؤسّسات يشكّل الأساس لتنظيم العمل والتّخطيط بشكل متناسق ومتكامل لضمان الكفاية والفاعليّة.
أ- تطوير قطاع السّياحة من حيث البنية التّحتيّة (صياغة الرّواية، وسبل إبراز الهويّة الوطنيّة والمقدسيّة، وتطوير الخدمات، وتوفير أدلّاء، وفنادق ومطاعم ترقى لاستقبال السّيّاح، ومكاتب استعلامات،	
ب- تطوير البنى التّحتيّة للمحلّات المغلقة، وإعادة فتحها ضمن الرّؤية الفلسطينيّة، بحيث تقدّم الخدمات اللاّزمه للسّيّاح بشكل حديث لائق وذو هوية فلسطينيّة	
ت- تطوير البنية التّحتيّة للحياة الثّقافيّة في القدس تكون البلدة القديمة في مركزها (تشغيل البؤر الثّقافيّة المتوفّرة، واختيار أماكن قابلة لتطويرها لتكون مقاصد ثقافيّة للسّكّان المحلّيين وزوار المدينة.	**2-** الشّراكة مع القطاع الخاصّ والأهليّ وخاصّة الغرفة التّجاريّة في تحديد الآليّات وتنفيذها.
ث-تجهيز محلّات مغلقة في أسواق أو طرق أو عقبات لتكون مقاصد للحياة الثّقافيّة في المدينة (عمل استطلاعيّ).	
ج- تطوير تجارة التّجزئة والجملة باعتماد أساليب التّسويق المتقدّم والتّجارة الإلكترونيّة، وذلك عبر تقديم دورات تدريبيّة لتجّار القدس.	
ح- نقل دوائر حكوميّة إلى البلدة القديمة بأشكال مختلفة، مثل دائرة التّربية والتّعليم، ودوائر السيّاحة المختلفة.	**3-** الشّراكة في إعداد الموازنات، وتحديد آليّات الصّرف والرّقابة الماليّة.
خ- رصد الميزانيات المطلوبة وآليّة صرفها والرّقابة المالية.	

التوصيات على مدى قصير : 1 – 2 سنة	الجهة
2- تقديم دورات لتأهيل التّجّار في مهارات التّسويق، والمحاسبة.	1- أن تقوم جامعة القدس بالتّعاون مع الغرفة التّجاريّة بتقديم دورات للتّجار في مجالات الضّرائب والمحاسبة والقانون لمساعدة التّجّار في متابعة أعمالهم.
3- تعديل خطط التّدريس بحيث تشمل المعارف والمهارات الّتي يحتاجها الخرّيج/ـة من القدس لخدمة قطاع التّجارة والسّياحة.	2- اعتماد برنامج الدّراسات الثّنائيّة خصوصاً في مجالات إدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات،بحيث يكون محتوى هذه البرامج منسجماً مع احتياجات بيئة الأعمال المقدسيّة الّتي تتعامل مع الأنظمة والقوانين الإسرائيليّة. ويمكن أن تكون الدّراسات الثّنائيّة آلية مناسبة لإعداد جيل جديد من التّجّار ممّن يشكّل امتداداً للجيل الحالي من التّجّار؛ لكي يتابع أبناؤهم إدارة أعمال العائلة بأساليب حديثة.
	3- تطوير الخطط الأكاديميّة في حرم جامعة القدس في بيت حنينا وهند الحسينّي لإعداد خرّيجين لديهم القدرات والمؤهّلات؛ للتّعامل مع سوق العمل وبيئة الأعمال والاقتصاد المقدسيّة. ويمكن الإفادة من خبرات المتخصّصين من الدّاخل الفلسطينيّ الّذين لديهم الخبرة الأكاديميّة والعمليّة والمهنيّة لتحقيق ذلك.
	4- إعداد الخطط اللاّزمة لإعادة استخدام المحلّات التّجاريّة والمباني لإغراض جديدة (Adaptive re-use) خصوصاً في مجال السّياحة. ويمكن أن يقوم بذلك قسم الهندسة المعماريّة الّذي لديه الخبرة الكافية في هذا المجال.
	5- بناء على النّقطة السّابقة، وعلى النّقص الملحوظ في المهارات والكوادر المطلوبة للارتقاء بالقطاع السّياحيّ الفلسطينيّ خصوصاً في القدس الشّرقيّة (عبدالله، 2019، 33-65) ، فإنّ على جامعة القدس القيام بتطوير برامج تمنح شهادتي الدّبلوم والبكالوريوس في السّياحة والفندقة .

التوصيات : مدى 1 - 2 و3 - 5 سنوات	الجهة
تقديم برامج توعية حول الاستهلاك المقاوم.	القطاعات كافّة مع التّركيز على التّعليم والإعلام.

التوصيات على المدى المتوسط : 3 - 5 سنوات	الجهة
فتح عدد من الأسواق والطّرق والعقبات الّتي يوجد فيها العدد الأكبر من المحلّات المغلقة الآن؛ لتكون بعد ثلاث سنوات مقاصد سياحيّة وثقافيّة وخدماتيّة وتجاريّة تلبّي حاجات المستهلك المحلّي والسّائح في إطار من الأصاله والحداثة.	عمل تكامليّ بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهليّ.

قائمة المراجع:

المقابلات الشّخصيّة

- السّيّد أحمد قُريع (أبو علاء)، الرّئيس السّابق لدائرة شؤون القدس في م.ت.ف، أبو ديس، بتاريخ 20-2-2019.
- السّيّد عدنان غيث، محافظ القدس، القدس بتاريخ 2019/3/7
- السّيّد محمّد أبو عرام، مسؤول دائرة القدس في وزارة الاقتصاد الوطنّي، رام الله، بتاريخ 2019/1/15
- السّيّد لؤي الحسينيّ، المدير التّنفيذيّ للغرفة التّجاريّة في القدس، القدس، بتاريخ 2019/1/17
- السّيّد عمر غرابلة، مدير مدرسة الأيتام الإسلاميّة الصّناعيّة، بتاريخ 2018/11/22
- السّيّد عماد حمدان، مدير لجنة الإعمار في المدينة القديمة من الخليل، الخليل،18/ 2018/12
- السّيّد نضال الجعبري مسؤول محافظة الخليل في البلدة القديمة، الخليل،13/ 2018/12
- المهندس طارق التّميميّ، مدير الغرفة التّجاريّة في الخليل، الخليل، 10/7/ 2019
- السّيّد عدنان النّتشة، عضو مجلس الغرفة التّجاريّة، الخليل،10/7 /2019
- الدكتورة يارا السّيفيّ، رئيس قسم الهندسة المعماريّة في جامعة القدس، القدس،10/ 2019/7
- السّيّد فادي الهدميّ، المدير السّابق للغرفة التّجاريّة، القدس، 2017/2/7
- السّيّد زياد الحموري، مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة، 2018/4/3 و 2019/2/7

مقابلات هيكليّة مباشرة مع عدد من تجّار الملابس، وتجّار التّحف السّياحيّة، وغيرها في البلدة القديمة من القدس خلال العامين 2018-2019

الاسم	القطاع	التّخصّص/ العمل	التّاريخ
نافذ يغمور	تاجر	محلّ لبيع الأحذية	13 آذار 2019
جميل حوش	تاجر	خشب زيتون	20 شباط/ 2019
خالد الصّاحب	تاجر	محلّ لبيع الملابس	13 شباط/ 2019
نور الرّجبيّ	تاجر	محلّ لبيع التحف	13 آذار 2019
وديع حلوانيّ	تاجر	تاجر	10نيسان 2019
جواد الخاروف	تاجر	تاجر	10مارس 2019

كما وعُقدت بعض من الحوارات السّريعة مع العديد من التّجّار في البلدة القديمة أثناء التّجوال في البلدة القديمة.

المراجع العربية

- بدران، آمنة. (2017): المحلّات التّجاريّة المغلقة في القدس الشّرقيّة: الأسباب وإمكانيّة إعادة فتحها. مناقشة العمل الميدانّي في ورشة العمل التي عقدت في مكتب منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، أبوديس، يناير 2018.

- بدريّة، عمر (2013):القدس ،البلدة القديمة،اسواق وحوانيت، مكتبة الحياة ، القدس.

- الجعبة، نظمي (2009): في دليل القدس: حضارة وتاريخ،القدس عاصمة الثّقافة العربّية، الغرفة التّجاريّة والصّناعيّة في القدس.

- الجعبة، نظمي. (2019): حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، بيروت.

- الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينّي. (2018).كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ،.

- رزق الله، نجوى وخضر، سامي. (2000): البلدة القديمه في القدس: الواقع الحالي وآفاق التّنمية، رام الله، فلسطين.

- العارف، عارف. (1947): المفصّل في تاريخ القدس، (الطّبعة 4) ، مطبعة المعارف، القدس.

- عبدالله، سمير (2019): نقص المهارات وفجواتها في القطاع السّياحيّ الفلسطينيّ، منشورات معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة (ماس) رام الله ، فلسطين.

- عرفة، نور (2017): تشخيص الموارد الاقتصاديّة المحّليّة في القدس الشّرقيّة، منشورات أبحاث معهد أبحاث السّياسات الاقتصادية الفلسطينيّ- ماس رام الله، فلسطين

- الغرفة التّجاريّة والصّناعيّة في القدس (2018): أجندة الغرفة التّجاريّة الصّناعيّة العربيّة في القدس.

- كنفاني نعمان وزياد غيث (2012): الهيكليّة الاقتصاديّة للمستعمرات الإسرائيليّة في الضّفّة الغربيّة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله

- كوسى، كيستين (2015): إعادة إعمار المباني التّاريخّية في مدينة حلب القديمة: المباني العامّة أنموذج، رسالة ماجستير في الهندسة المعماريّة، تأهيل المدن الإسلاميّة والتّاريخيّة، كلّيّة الهندسة المعماريّة –جامعة حلب.

- مركز التّجارة الفلسطينّي، بال-تريد (2010): القطاع الخاص الفلسطينيّ حول الاقتصاد المقدسيّ: حوافز التّصدير، رام الله، فلسطين.

- وحدة القدس في الرّئاسة الفلسطينيّة (2018): الخطّة الاستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة في القدس 2018-2022.

المراجع الاجنبية

- UNCTAD (2013): The Palestinian economy in East Jerusalem: Enduring, Annexation, Isolation and Disintegration. Geneva, Switzerland.
- ELJafari,M.(2019):East Jerusalem's Economic Cluster, Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramullah, West Bank
- ELjafari, M. and S. Abdullah(2019):East Jerusalem's Economic Cluster, Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank, Palestine.
- Porter, M.(2015): Building a Competitive Jerusalem , unpublished presentation draws on ideas from Porter's articles and books.
- Times of Israel(2013): "Jerusalem Mayor says the City's in the Fast Lane". Intreview with Nir Barkat by Times of Israel, 11-2-2013 .
- Creative Class Group (2015): Building A Creative Society In Jerusalem , Prepared by Muncipility of West Jerusalem.
- The Jerusalem Development Authority(2015): Tourism and Security "Life in the Crisis Lane" Case Study of Jerusalem.Published by the Muncipilty ofWest Jerusalem.
- Jerusalem Institute for Policy Research l (2017): Statistical Yearbook of Jerusalem,various issues.

- Jerusalem Unit, Office of the President(2010): Strategic Multi sector Development Plan for EJ, Ramallah, Palestine.

- Palestine Economic Council for Development and Reconstruction– PECDAR (2013): Jerusalem Strategic Development plan.

- Jerusalem Unit, Office of the President(2018): Strategic Plan of Sectoral development in Jerusalem, 2018-2022,Ramallah, Palestine.

- Othman, A. and H. Elasaay(2018):Adaptive reuse: an innovative approach for generating sustainable values for historic buildings in developing countries, Organization, Technology and Management in Construction.

- Palestine Economic Policy Research Institut(2018): Preserving East Jerusalem in the Context of the Two State Solution, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah, Palestine.

- Haidar, L.and A. Talib (2013): Adaptive Reuse in the Traditional Neighbourhoodof the Old City Sana'a –Yemen, submitted to Asia Pacific International Conference on Environment-Behaviour Studies University of Westminster, London, UK, 4-6 September.

- Jerusalem Institute for Policy Research l (2017): Statistical Yearbook of Jerusalem,various issues

- Palestine for Development Foundation (2019):Jerusalem Financing Facility to Support SMEs – Old City Intervention to Develop Local Businesses, presented to Palestine for Development Foundation, Report April 2019

المواقع الإلكترونيّة

- تقرير مراقب دولة الاحتلال يوسف شبيرا الأخير حول «الخدمات الاجتماعيّة للسّكّان العرب في شرقي القدس» ، حزيران 2019 .
www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents.

- حارة الشّرف، موقع دنيا الوطن، آذار 2015،
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/03/26

- حارة اليهود ، موقع فلسطين،آب 2010 ،
http://palestine.assafir.com/

- الحيّ اليهوديّ، موقع المعرفة، تاريخ الإنزال 28/8/2017
http://www.marefa.org/

- الشريف،هيثم (2016): تقرير بعنوان بضائع دولة الإحتلال ومستوطناتها عند أبواب الفلسطينيين، دنياالوطن
www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/08/24/962402.htm

- وكالة معاالإخباريّة (2012): تقرير بعنوان بعد انتهاء فترة التّصاريح هل فقد المستهلك ثقته بالتّاجر الفلسطينيّ
http://www.maannews.net/Content.aspx.

- عوف،مرفت، (2016):لماذا يشتري المستهلك الفلسطينيّ من محلات اليهوديّ رامي ليفي؟
www.sasapost.com/rami-levy-a-businessman

- الجندي،أسيل،(2018):"ماركات إسرائيليّة على النّاصية ... دمج واختراق شرقي القدس ماركات-إسرائيليّة-على-الناصية-
https://metras.co/

- وكالة وفا – مركز المعلومات الوطنيّ الفلسطينيّ (2019): اسواق في البلدة القديمة في القدس.
info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9714

- عين على القدس، تقرير حارة الأرمن في القدس القديمة، 2016/7/25 ،
https://www.youtube.com/watch

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني(2016): اسواق البلدة القديمة،
www.wafainfo.ps-2/2/2016

مقابلات ومجموعات بؤرية / ورشات عمل

1- حضور ورشة العمل الأولى وذلك بتاريخ 2018/1/9 (تم عرض نتائج البحث الميدانيّ ومناقشتها وحضرها كلّ من:

- د. مهدي عبد الهادي–مدير مؤسّسة باسيا.
- أ.د. محمود الجعفريّ- أستاذ الاقتصاد في جامعة القدس.
- أ. خالد الصّاحب- عضو لجنة التّجّار المقدسيين.
- أ. عزّام أبو السّعود- مدير الغرفة التّجاريّة سابقا، وناشط مقدسيّ.
- أ. رائد سعادة- رئيس التّجمّع السّياحيّ المقدسيّ.
- د. يوسف النّتشة- مدير السّياحة والاثار في دائرة الاوقاف الإسلاميّة
- أ.نبهان خريشة– ناشط وإعلاميّ.
- أ. بكري اشتيّة – جامعة النّجاح.
- أ. سمير ابو الليل- دائرة الأوقاف الاسلامية.
- د. سمير عبد الله - مؤسسة ماس.
- أ. علي شقيرات- ممثّل عن الغرفة التّجاريّة.
- د. محمّد بدر – جامعة القدس.
- د.منير نُسيبة- مدير مركز العمل المجتمعيّ، وأستاذ في كلّيّة الحقوق - جامعة القدس.
- أ. عزيز العصا - باحث في شؤون الأوقاف الإسلاميّة.

2- حضور المجموعة البؤريّة الّتي عقدت في مركز دراسات القدس في مقر باب الملك فيصل: 2018/11/4

- د. امنة بدران – جامعة القدس.
- أ.د. محمود الجعفريّ –جامعة القدس.
- عمر غرابلي– مدير مدرسة الأيتام الصّناعيّة الإسلاميّة في عقبة السّرايا في البلدة القديمة/ القدس.
- خالد الصّاحب –ناشط مقدسيّ وتاجر في طريق الواد في البلدة القديمة.
- سعيد الصالحي- تاجر وصاحب محل تحف سياحيّة (سنتواري) في البلدة القديمة.
- عمر ترك– مركز دراسات القدس / جامعة القدس- باب الملك فيصل.
- رشا العلميّ – باحث ميداني/ جامعة القدس.
- ولاء أبو عصب – باحث ميدانّي/ جامعة القدس.

3- حضور المجموعة البؤرية الّتي عقدت في كلّيّة هند الحسيني بتاريخ 2019/4/11

- آمنة بدران – جامعة القدس.
- أ.د. محمود الجعفريّ –جامعة القدس.
- رشا العلميّ – باحث ميدانيّ/ جامعة القدس.
- لؤي الحسينيّ- المدير التّنفيذيّ للغرفة التّجاريّة.
- رنا صندوقة- مسؤولة المشاريع في الغرفة التّجاريّة.
- زياد الحموري- مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة .
- محمّد صلاح- خبير تقنيّ وتكنولوجّي- برج اللقلق .

- د. عناد السّرخيّ- ناشط مقدسّي ومتقاعد من وزارة شؤون القدس.
- أ. أحمد الصّفديّ- متخصّص في اقتصاد القدس.

4- المجموعة البؤريّة الّتي عقدتها الغرفة التّجاريّة بالتنّسيق مع فريق البحث بتاريخ 2019/7/16, والّتي خصّصت لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والتّجاريّة في البلدة القديمة من القدس . وقد حضر الورشة:

- أ. رائد سعادة مدير فندق القدس، ورئيس التّجمّع السّياحّي المقدسيّ .
- أ.د. محمود الجعفرّي أستاذ الاقتصاد في جامعة القدس.
- صلاح العودة محاضر في إدارة الأعمال في جامعة القدس.
- د. آمنة بدران أستاذة العلوم السّياسيّة جامعة القدس.
- د. منير نُسيبة أستاذ القانون في جامعة القدس.
- أ. لؤي الحسينيّ مدير الغرفة التّجاريّة والصناعيّة في القدس.
- أ. أحمد قنبر، الغرفة التّجاريّة.
- رُبَا مسروجي، سيّدة أعمال وعضو مجلس إدارة الغرفة التّجارّية سابقا.
- خالد الصّاحب، تاجر ورئيس لجنة تُجَّار طريق الواد.

استمارة مسح ميداني للمحال المغلقة في البلدة القديمة في القدس عام 2018

تهدف هذه الإستمارة إلى مسح عدد المحلات المغلقة في البلدة القديمة للوقوف على العدد الكلي للمحال وتلك المغلقة منها ومعرفة اسباب الاغلاق ومتطلبات سبل اعادة تشغيلها. ستعامل هذه المعلومات بسرية تامة لما لها من إهمية أكاديمية ووطنية على حد سواء، علما بان تعبئة الاستمارة يتم بحضور مساعدة البحث.

بيانات شخصية:

اسم صاحب/ة المحل او المستأجر:

_____

رقم التلفون:_____ الهاتف الأرضي:_____ الهاتف النقال: _____.

عدد افراد الاسرة: _____

_____

تفاصيل المحل التجاري:

موقع المحل (حي _____ ، سوق _____ ، عقبة _____ ، طريق _____

ورقم المحل _____).

نوع الملكية: _____

نوع التجارة او الخدمة المقدمة: _____ _____ _____ _____ _____

موادغذائية ـــ أدوات منزليةـــ أحذية ـــــملابس هدايا ـــ وتحف تذكارية، اخرى_____

مساحة المحل:

_____.

اسباب الاغلاق (مغلق بشكل دائم ام جزئي):

ضرائب ؛ تسويقية ؛ وفاة صاحب المحل؛ مشكلات متعلقة بالإرث؛ ...

_____

_____.

إذا كان سبب الإغلاق يعزى لمشكلات مالية أو ضرائبية، فما طبيعة الديون المتراكمة على صاحب المحل والمحل؟.

_____

_____.

تحديد نوع الدين، «ارفاق الاثباتات»؟

دين تراكمي

ديون وإلتزامات تجاه الموردين

ديون تجاه مصلحة الضرائب

ديون لشركة الكهرباء _____

_____.

الاحتياجات لاعادة تشغيل المحل:

بضاعة

تسديد الديون حدد الجهة أو الجهات _____

_____.

عدد العاملين بالمحل قبل اغلاقه؟ هل العمال من افراد العائلة

عدد العمال من خارج العائلة؟

_____

_____.

هل ترغب في استمرارية عمل المحل كالسابق، ام تفكر في تغيير نوع التجارة او الخدمه؟ ذكر السبب؟

_____

_____.

_____

_____.

هل للمحل فرع آخر خارج البلدة القديمة؟

_____

_____.

_____

_____.

هل هناك احتياجات اخرى لم تذكر في الاستمارة ترغب في اضافتها ؟

_____

_____.

_____

_____.

المحلاّت المغلقة في البلدة القديمة من القدس

يتنـاول هـذا البحـث ظاهـرة المـحلاّت المغلقـة في البلدة القديمـة مـن القـدس الشّرقيّـة بهـدف حصرهـا، والتّعـرّف على أسـباب إغلاقهـا، والتّحـديـات الّتي تقـف عقبـةً في وجـه إعادة تشـغيلها، ومـن ثّـم طـرح توصيـات عمليّـة؛ لإعادة تشـغيلها وفـق رؤيـة فلسـطينيّة للمدينـة العاصمـة - المركـز السّـياسّي والثّقـافّي والسّـياحيّ والتّجـاريّ والخدمـاتيّ يسـتخدم البحـث المنهـاجين الكـيفيّ والـكمّيّ، ويتـبنّى مقاربة المنهج الإجرائّي وأداة المسح الميدانّي.

إعداد الباحثين:

الدكتورة آمنة بدران و الأستاذ الدكتور محمود الجعفري

مساعدي البحث:

رشا العلمي و ولاء أبوعصب

من إصدارات معهد القدس للدراسات والأبحاث / جامعة القدس

الطبعة الأولى 1443هـ / 2022م

جامعة القدس

معهد القدس للدراسات والأبحاث

تعزيـزاً لرؤيـة جامعـة القـدس، ولمهـام مجلـس أمنائهـا، وللوقـوف على حقيقـة وواقـع مـا تواجهـه مدينـة القـدس مـن تحديـات ومخططـات إسـتيطانية إسـتعمارية، وللحفـاظ على هويـة المدينـة المقدسـة وتراثهـا وتاريخهـا، ولتعزيـز صمـود سكانهـا ، تـم إنشـاء "معهد القدس للدراسات والأبحاث" .

ويـعنى المعهـد بالدراسـات والأبحـاث والمسـوحات الميدانيـة الموثقـة كمرجعيـة لإحتياجـات مدينـة القـدس وسكانهـا، ممـا له صلـة بتحـسين ظـروف حياتهـم وتعزيـز صمودهـم، وللـرد على أيـة إدعاءات باطلة بكل ما له صلة بالقدس وتاريخها.

ISBN 978-9950-364-44-8

9 789950 364448